

« الجزء الخامس » « ٣٢١ » « المجلد السادس والعشرون »

(يؤتي الحكمة من
يشاء ومن يؤت
الحكمة فقد
أوتي خيرا
كثيرا ، وما
يذكر الا أولو
الالباب)

المعجزة
١٣١٥

(فبشر عبادي
الذين يستمعون
القول فيتبعون
أحسنه ، أولئك
الذين هدام الله
وأولئك هم أولو
الالباب)

(قال عليه الصلاة والسلام : ان الاسلام صوى و « منارا » كمنار الطريق)

٣٠ صفر سنة ١٣٤٤ - ٢٥ برج السنبله سنة ١٣٠٤ هـ ش ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٥

المنار : ج ٥ م ٢٦ أسرار البلاغة وفلسفة البيان ٣٤٥

أسرار البلاغة أو فلسفتها البيان

تسلك بعض البلاغاء من علماء العربية في طرق البيان وبلاغة الكلام وفصاحته كلاماً اجالياً حتى جاء الشيخ عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس فوضع القواعد والاصول لعلم البيان بكتابه أسرار البلاغة ولعلم المعاني بكتابه دلائل الإعجاز ؛ وسلك فيها مسلك الفلسفة العقلية وعلم النفس ، فعلمنا من كتابيه أن البلاغة عبارة عن إصابة موقع الاقناع من العقل ، والتأثير من القلب ، فانه يثبت لك بلاغة الكلام بارجاعك فيه الى ما تجده في نفسك من تأثيره وروعته والارتياح له ، والتفرقة بينه وبين ما يؤدي معناه من غير البليغ ، ويشرح لك ذلك حتى يقنع به جنانك ، ويطمئن به وجدانك ، بعبارة فصيحة هي أظهر مصداق لقواعده ومثال لفلسفته ، فهو يفيدك العلم والعمل معا بعبارته وأسلوبه

ثم ان الذين أخذوا عنه هذا الميزادوا عليه في القواعد والاحكام ، وحكوه فيما وضعوه من الحدود والرسوم لبلاغة الكلام ، ولكن فاتهم فلسفته ، وعدتهم بلاغة عبارته ، فكانوا كما قال الشاعر * لقد حكيت ولكن فانك الشنب * فأنهم جعلوا أحكام البيان مواضع اصطلاحية ، لاشكال التراكيب اللفظية ، لاصرجع لها من علم النفس ، ولا مستند لها من حكم العقل ولا من وجدان النفس ، ككون التمثيل - الاستعارة التمثيلية - عبارة عن تشبيه هيئة بهيئة تناسبها ، كجملة مالي أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى . وأما كون التمثيل أعلى مراتب البيان ؛ وأبلغ ما يفضل به الكلام الكلام ، وسبب هذا وسره : فهو ما يعرضوا له ، ولم يتبعوا إمامهم في البحث عنه ، ولا في سائر خصائص محاسن الكلام من التشبيه بانواعه الأخرى من صريح واستعارة ، والتعريض والكنائية ، فكانت قواعد البلاغة وأحكام البيان عندهم اصطلاحات لفظية جافة تؤخذ بالايان والتسليم كأنها أخبار الرسل عليهم السلام عن عالم الغيب ، وتطبق على كل قول وان كان له من السخف أو فر نصيب ،

لهذا لم تمتد كتب علوم البلاغة تفيد قارئها البلاغة ولا تساعد عليها ، بل ربما صارت صادرة له عنها ، وحائلة دونها ، فكأين من مدراس قرأ أدق كتبها كشرح السمد للتأليف مراراً مع حواشيهما الطويلة المريضة وكان بعد ذلك

(المنار : ج ٥) (٤٤) (المجلد السادس والعشرون)

٣٤٦ تأثير كتابي الجرجاني في ترقية البلاغة المنار: ج ٥ م ٢٦

كله عاجزاً عن فهم كلام البلغاء ووجه تفضيله على غيره ، دع عجزه عن ارتجال خطبة أو نظم قصيدة أو كتابة رسالة مما يصح أن يوصف بالبلاغة إلا أن يكون من وصف الجاهل الفاقد الذوق لكلامه أو كلام أمثاله بما يراه في مرآته ؛ أو من التحكم في تطبيق كل كلام على تلك القواعد الاصطلاحية ، التي لا يعرفون لها مدركا علميا ولا نفسيا ، كتشبيه حسن فهمي افندي أحد مشايخ الاسلام في الدولة العثمانية للخذ بالسفرجل تقليداً لمن شبهوه بالتفاح بقوله * وقلبي هام في خد سفرجل * وبقوله

حمد البلبل في الاغصان سبحان لذك جاد على الناظر بستان
اقتبس علماء البيان الاولون من عبد القاهر كالسكاكي والخطيب ثم فقد كتاباه ونسي ذكرهما مدة بضعة قرون حتى إن بعض من ترجمه من المؤرخين لم يذكرهما ، وأعيان طلبهما بعض كبار أمراء العلم والحكم كالامام يحيى اليمني صاحب كتاب (الطراز في علوم الاعجاز) حتى هدانا الله تعالى الى بعث بعض نسخها من مقابر خزانات الكتب الخاصة في هذا القرن فطبعناها وأحيانا شيخنا الاستاذ الامام بتدريسهما في الجامع الازهر فكان ذلك سببا لارتقاء فنون البلاغة وملكتها وارتقاء الآداب العربية من طور الى طور في القطر المصري عامة وفي الازهر خاصة ، وان خفي هذا السبب على الغافلين الذين لا يشعرون بأسباب الاطوار التي تطرأ على الامم ومسبباتها وارتباط بعضها ببعض ، فقد صار يوجد في الازهر عشرات من الكتاب الجيدين ولم تكن تقدر أن تعد على اتمالك أحداً منهم غير القديما من تلاميذ السيد جمال الدين وتلاميذ الاستاذ الامام في إبان النهضة الجمالية ومن أشهر الكتاب الذين طار ذكرهم من حضروا الكتابين على الاستاذ الامام المرحوم السيد مصطفى المنفلوطي

بل أقول إن جميع الذين قرؤا الكتابين كليهما أو أحدهما حتى في بلاد الأناجيم قد ارتقت ملكة البيان فيهم شعروا بذلك أم لا وانما يشعرون مثل هذا أصحاب اللوزعية والعقل الفقيه . فقد كتب الي صديقي اكتب الكتاب وأخطب خطباء مساعي الهند الشيخ ابو الكلام احمد المجدد الشهير يذكر لي أول عهده بعرفتي قبل تلاقينا في الهند سنة ١٣٣٠ من كتاب طويل كتبه اثر خروجه من السجن بعد الحرب مانصه .

« وماذا أستطيع أن أقول عن نفسي غير أن قلبي ممتليء بالاعتراف لكم بخدماتكم الجليلة العملية والعملية ، فاني أحبكم وأحب من يحبكم ، ولا غرو فاني قد عرفتكم في صباي لما كنت أقرأ شرح التلخيص للتمهاتازاني فقرأت أسرار البلاغة ومقدمتكم عليه فانتفتح علي باب المعرفة الصحيحة ، وهذا أول عهدي بكم * أتاني هواها ألخ » ثم ذكر اطلاعه علي المنار وما كان من تأثيره في نفسه مما ليس من موضوعنا

وأقول انني رأيت من قوة فهمه للغة العربية أنني كنت ألتقي الخطبة في الهند في ساعتين أو أكثر من الزمن فيقوم هو فيمبداها باللغة الاوردية لا يفوته منها شيء كنت عند طبعي لاسرار البلاغة سنة ١٣١٩ نشرت نبذة منه على سبيل النموذج وقد رأيت أن انشر عند إعادة طبعه الآن نموذجا أطول من ذلك النموذج ليكون مثلا لما وصفت ، ودليلا على ماقررت ، قال مؤلفه رحمه الله تعالي

﴿ فصل ﴾

في مواقع التمثيل وتأثيره

واعلم أن مما اتفق العقلاء عليه أن التمثيل اذا جاء في أعقاب المعاني أو برزت هي باختصار في معرضه ، ونقلت عن صورها الاصلية الى صورته، كساها أبهة ، وكسبها منقبة، ورفع من اقدارها، وشب من نارها، وضاعف قواها في تحريك النفوس لها ، ودعا القلوب اليها ، واستثار لها من أقاصي الافئدة صبابة وكلفا ، وقسر الطباع على أن تعطيهما محبة وشفقة فان كان مدحا كان ابهى وانخم ، وانبل في النفوس واعظم ، وأهن للعطف ، وأسرع لللاف ، واجلب للفرح ، واغلب على الممتدح ، واوجب شفاعة للمادح ، وافضى له بغير المواهب والمنائح ، واسير على الالسن واذكر ، واولى بأن تعاقه القلوب واجدر

وان كان ذما كان مسه اوجع ، وميسمه الذع ، ووقمه أشد ، ووحده أحد ،
وان كان حجاجا كان برهانه أنور ، وسلطانه اقهر ، وبيانه أبهر
وان كان افتخارا كان شأوه أبعد ، وشرفه أجد ، ولسانه ألد (١)
وان كان اعتذارا كان الى القبول أقرب ، وللقلوب أخلب ،
وللسخائم أسل ، ولعرب الغضب أفل ، وفي عقد العقود أنث ، وعلى
حسن الرجوع أبعث (٢)

وان كان وعظما كان اشفى للصدر ، وادعى للسكر ، وابلغ في التنبيه
والزجر ، واجدر بأن يجلي الغياية ، (٣) ويبصر الغاية ، ويبري
الليل ، ويشفي الغليل

وهكذا الحكم اذا استقرت فنون القول وضروبه وتبعت أبوابه
وشعوبه (٤) وان أردت أن تعرف ذلك وان كان ثقل الحاجة فيه الى

(١) الشأ والشبق والغاية والامد. وقوله أجد أي اعظم والال الشديدا لخصومة
(٢) السخائم الضغائن ، وسلها نزعها واستخراجها ، وغرب السيف حده
وقل السيف ثلثه ، والنث في العقده هو النخ فيها مع إلقاء شيء من الريق عليها لاجل
تسهيل حملها ومنه نث الراقي في العقده التي يعقدها ثم يحملها يومئذ بذلك الناس انه
أبرم بعقدها رابطة المحبة بين فلان وفلانة وبحملها انه حل ذلك العقده وأبطل ذلك
الارتباط بسحره ، وان الكلام البليغ ليفعل بحسن التمثيل في حل عقده العقود ما لا
يفعل السحر ، وان من البيان لسحرا (٣) الغياية بياعين مثنائين كل ما أظلك
من فوق رأسك وقد ذكرنا لكل نوع مما ذكره المصنف من أنواع الكلام أمثلة
من القرآن المجيد ومن كلام بلغاء البشر

(٤) يشير المصنف الى سائر مناحي الكلام كالغزل والرثاء والوصف والشكوى
وهي مع الذي ذكره وشائج متشابهة ، وامشاج متمازجة . وأعمها الوصف فهو
الطويل الذليل ، المتدفق السيل ، ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى : (ثم استوى

التعريف، ويستغنى في الوقوف عليه عن التوقيف فانظر الى نحو قول البحري

الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض ائيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين (ومثله قوله تعالى (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي) الآية ومنها قوله تعالى (ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين باذن ربها) وقوله بمداه (ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار) وهكذا الحق يثبت والباطل يزهد . ومن ذلك الرؤى فانها تمثيل للواقع الذي تعبر به كالرؤى المذكورة في سورة يوسف عليه السلام ومثاله من الشعر قول ابن النبيه :

والليل تجري الدراري في مجرته كالروض تطفو على نهر أزاهره
وقول بعضهم في وصف الكاس يعلوها الحباب والساقى . (أوهذا من تعدد التشبيهه)
وكانها وكأن حامل كأسها اذ قام يجلوها على الندماء
شمس الضحى رقصت فنقط وجهها بدر الدجى بكواكب الجوزاء
وفي وصف الامير والجيش :

بهز الجيش حولك جانيه كما نفضت جناحها العقاب
ومنه قولنا في المقصورة في وصف الوفاق .

لم يختلف في مبتدا مسألة الا وكان الوفاق المنتهى
كن على المحيط من دائرة أنى تفارقا فبعد ملتقى
وقولنا منها في وصف روضة :

والشمس تبدو من خلال دوحها آونة تخنى وطورا تجتلى
كفاعة وضاحة قد أتلت من خلل السجوف ترنو والكوى
تلقى على الروض نشير عسجد فتحسب الروض عروسان تجتلى
وقولنا منها .

والباسقات رفعت اكفها تستنزل الغيث وتطلب الندى
ثبت في العلوم الطبيعية أن الاشجار تكون سببا لنزول المطر فثلث هنا
بجال المنتسقين يجاب دعاؤهم . ويليه قولنا
بمعالج الكربون من ضرع الهوا تؤثرنا بالاكسجين المنتسقى

دا نى على ايدي المفاة وشاسع عن كل ندى في الندى وضرب (١)
كاليد افرط في العلو وضوءه للعصبة السارين جد قريب (٢)

وفكر في حالك وحال المعنى معك وانت في البيت الاول لم تنته الى الثاني ولم تتدبر نصرته لياه ، وتمثيله له فيما يلي على الانسان عيناه ، ويؤدي اليه ناظراه ، ثم قسمها على الحال وقد وقفت عليه ، وتأملت طرفيه ، فانك تعلم بعد ما بين حالتك ، وشدة تفاوتهما في تمكن المعنى لديك ، وببها اليك ، ونبله في نفسك ، وتوفيره لانك ، وتحكم لي بالصدق

ومعناه أن الاشجار الباسقة ترضع غاز الكربون وتمتصه من الهواء تتغذى به وهو سام لنا وتترك لنا اكسجين الهواء المطهر للدم في ابداننا باستنشاقنا له في الهواء فثبات بحال حي عاقل ينتزع ما يضر الناس ويؤثرهم بما ينفعهم وقول ابن دريد في وصف النوق .

يرسب في بحر الدجي وفي الضحي يطفون في الآل اذا الآل طفا
ومن أحسن ما يدخل من التمثيل في باب الغراميات قول المجنون
وقد كنت أعلو حب ليلي فلم يزل بي النقض والابرام حتى علانيا
وقوله :

كأن القاب ليلة قيل يُعدي بليلى العامرية أو يراح
قطاة عزها شرك فبات مجاذبه وقد علق الجناح
وقول بعضهم :

ويلاه ان نظرت وان هي أعرضت وقم السهام ونزعهن أليم
وقول الآخر :

اني واياك كالصادي رأي هلا ودونه هوة بخشى بها التلقا
رأي بعينيه ماء عز مورده وليس بملك دون الماء منصرفا

ومن الامثال التي تدخل من باب الشكوى « ليس لها راع ولكن حلبة » حلبة بالتحريك جمع حالب والمثل يضرب للامة المظلومة . و « لو كويت على داء لم اكره » يضرب لمن يعاقب على غير ذنب . و « سال بهم السيل وجاش بنا البحر »
(١) الضرب المثل والنظير (٢) أي بالغ الغاية في القرب

فما قلت ، والحق فيما ادعيت ، (١)
وكذلك فتمهد الفرق بين أن تقول : فلان يكذب نفسه في قراءة الكتب
ولا يفهم منها شيئاً، وتسكت. وبين أن تتلو الآية وتشد قول الشاعر (٢)
زوامل للاشعار لا علم عندهم بجيدها إلا كعلم الأباقر (٣)
لعمرك ما يدري البعير اذا غدا بأوسافه أو راح ما في الغرائر
والفصل بين أن تقول « أرى قوما لهم بهاء ومنظر ، وليس هناك
مخبر، بل في الاخلاق دقة ، وفي الكرم ضعف وقلة ، » وتقطع الكلام،
وبين أن تتبعه نحو قول الحكيم : أما البيت فحسن، وأما الساكن فرديء.
وقول ابن لَنَكك :

في شجر السرو منهم مثل له رواء وما له ثم
وقول ابن الرومي
فغدا كاخلاف يورق للعي ن ويأبى الاثمار كل الالباء
وقول الآخر :

فان طرة راقتك فانظر فرما أمر (٤) مذاق العود والعود أخضر
وانظر الى المعنى في الحالة الثانية كيف يورق شجره ويشمر ، ويفتر
ثمره ويديسم ، وكيف تشتار الاربي من مذاقته ، (٥) كما ترى الحسن في
شارته (٦) وانشد قول ابن لَنَكك:

(١) مثال المدح ويتلوه مثال الذم (٢) الآية قوله تعالى «مثل الذين حملوا التوراة ثم
لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا» والشاعر مروان بن سليمان بن يحيى بن ابي
حفصة يهجو قوما من رواة الشعر ، رواه ابن بري (ش) (٣) الزوامل جمع زاملة
وهي التي يحمل عليها من الابل وغيرها والاباقر جمع بعير (٤) أمر صار مرآ كمر
الثلاثي (٥) الاربي العسل واشتبارها جتناؤه (٦) تطلق الشارة على الهيئة واللباس

٣٥٢ الفرق بين تأثير الكلام في التمثيل وعدمه المنارج ٥ م ٢٦

إذا أخو الحسن اضحى فعله سمجا رأيت صورته من اقبح الصور
وتبين المعنى واعر ف مقداره ثم انشد البيت بعده :

وهبك كالشمس في حسن ألم ترنا نقر منها اذا مالت الى الضرر
وانظر كيف يزيد شرفه عندك ، وهكذا فتأمل بيت أبي تمام : (١)

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسود
قطوعا عن البيت الذي بليه ، والتمثيل الذي يؤديه ، واستقص في
مرثف قيمته ، على وضوح معناه وحسن منيته (٢) ثم أتبعه آياه :

ولا اشتعال النار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود
وانظر هل نشر المعنى تمام حلتته ، واظهر المكنون من حسنه وزينته ،
وعطرك برف عوده ، وأراك النضرة في عوده ، وطلع عليك من مطامع
سعوده ، واستكمل فضله في النفس ونبله ، واستحق التقديم كله ، الا بالبيت
الاخير ، وما فيه من التمثيل والتصوير ،

وكذلك فرق في بيت المتنبي :

ومن يك ذا فم صر صريض يجرد مرآبه الماء الزلالا

لو كان سلك بالمعنى الظاهر من العبارة كقولك : ان الجاهل الفاسد
الطبع يتصور المعنى بغير صورته ويخيل اليه في الصواب انه خطأ . هل
كنت تجد هذه الروعة ؟ وهل كان يبلغ من وقم الجاهل ووقده (٣)
وقمه وردعه ، والتهجين له والكشف عن نقصه ، ما بلغ التمثيل في البيت
وينتهي الى حيث انتهى

(١) شروع في مثال الحجاج «٢» وفي نسخة بزته «٣» وقم الرجل قهره
واذله وردده عن حاجته اقبح الرد . والوقد الضرب القاتل بغير محدد يكون أطول
ألما وأشد تعذيبا ولاجله حرمت الموقوذة ويسند الى الكلام تجوزا

وان أردت (١) اعتبار ذلك في الفن الذي هو اكرم وأشرف فقابل بين ان تقول : ان الذي يعظ ولا يتعظ يضر بنفسه من حيث ينفع غيره ، وتقتصر عليه - وبين أن تذكر المثل فيه على ما جاء في الخبر من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « مثل الذي يعلم الخير ولا يعمل به مثل السراج الذي يضيء للناس ويحرق نفسه » ويروى « مثل الفتيلة تضيء للناس وتحرق نفسها » (٢) وكذا فوازن بين قولك للرجل وانت تعظه « إنك لا تجزي على السيئة حسنة فلا تغر نفسك » وتمسك . وبين أن تقول في أثره « إنك لا تجزي من الشوك العنب وانما تحصد ما تزرع » واشباه ذلك . وكذا بين ان تقول : لا تكلم الجاهل بما لا يعرفه ونحوه . وبين ان تقول « لا تنثر الدر قدام الخنازير . أو لا تجمل الدر في أفواه الكلاب » وتنشد نحو قول الشافعي رحمه الله * أنثر ذراً بين سارحة الغنم * (٣) وكذا بين ان تقول : الدنيا لا تدوم ولا تبقى . وبين ان تقول « هي ظل زائل ، وعارية تسترد ، ووديعة تسترجع » وتذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم « من في الدنيا ضيف وما في يديه عارية ، والضيف مرتحل والعارية مؤداة » وتنشد قول لبيد :

وما للمال والاهلون الا ودايم ولا بد يوماً أن تُردَّ الودائع
وقول الآخر :

انما نعمة قوم متعة وحياة المرء ثوب مستعار

(١) شروع في أمثلة الوعظ ولم يمثل للافتخار والاعتذار (٢) بهذا اللفظ رواه الطبراني في معجمه الكبير عن أبي برزة بسند حسن (٣) المصراع الثاني * وأنثر منظوما لراعية النعم * وهي أبيات قالها بمصر في اثر مجيئه اليها لما كلمه بعض اصحاب مالك وآخرها

فن منح الجهال علما أضاعه ومن منم المستوجبين فقد ظلم
« المنار : ج ٢٦ » « ٤٥ » « المجله السادس والعشرون »

فهذه جملة من القول تخبر عن صيغ التمثيل وتخبر عن حال المعنى معه ،
 فلما القول في العلة والسبب : لم كان للتمثيل هذا التأثير ؟ وبيان جهته
 ومآتاه ، وما الذي أوجبه واقتضاه ، فغيرها . واذا بحثنا عن ذلك وجدنا
 له أسبابا وعلا كل منها يقتضي أن يفخم المعنى بالتمثيل وينبل ، ويشرف
 ويكمل ، فأول ذلك وأظهره ان أنس النفوس موقوف على أن تخرجها
 من خفي الى جلي ، وتأنيتها بصريح بعد مكني ، وأن تردها في الشيء تعلمها
 إياه الى شيء آخر هي بشانه اعلم ، وثقتها به في المعرفة احكم ، نحو أن ننقلها
 عن العقل الى الاحساس ، وعمما يعلم بالفكر ، الى ما يعلم بالاضطرار والطبع ، لان
 العلم المستفاد من طرق الحواس أو المركز فيها من جهة الطبع وعلى حد
 الضرورة يفضل المستفاد من جهة النظر والفكر في القوة والاستحكام ،
 وبلوغ الثقة فيه غابة التمام ، كما قالوا « ليس الخبر كالمعاينة » (١) ولا الظن
 كاليقين . فلماذا يحصل بهذا العلم هذا الانس اعني الانس من جهة الاستحكام
 والقوة . وضرب آخر من الانس وهو ما يوجبه تقدم الالف كما قيل :

* ما الحب إلا للحبيب الاول *

ومعلوم أن العلم الاول أتى النفس أولا من طريق الحواس والطباع
 ثم من جهة النظر والروية ، فهو اذن امس بها رحما ، واقوى لديها ذمما ،
 واقدم لها صحبة ، وآكد عندها حرمة ، واذا نقاتها في الشيء بمثله عن

(١) هذه الجملة حديث نبوي رواه الطبراني في الاوسط والخطيب عن أبي
 هريرة . ورويناه مسلسلا بالاشراف عن شيخنا أبي الحاسم انقاوجي ، ولا
 أذكر له رواية بزيادة ولا الظن كاليقين ورواه احمد والحاكم الطبراني في الاوسط
 بسند صحيح عن ابن عباس بزيادة « ان الله تعالى أخبر موسى بما صنع قومه
 في العجل فلم يلق الا لواح فلما عين ما صنعوا أتى الا لواح فانكسرت »

المدرک بالعقل المحض ، وبالفكرة في القلب، الى ما يدرك بالحراس أو يعلم بالطبع، وعلى حد الضرورة، فانت كمن يتوسل اليها للغريب بالحليم، وللجديد الصعبة بالحبيب القديم، فانت اذن مع الشاعر وغير الشاعر اذا وقع المعنى في نفسك غير ممثل ثم مثله كمن يخبر عن شيء من وراء حجاب ثم يكشف عنه الحجاب ويقول هاهو ذاء، فأبصره تجده على ما وصفت

(فان قلت) ان الانس بالمشاهدة بعد الصفة والخبر انما يكون لزوال الريب والشك في الاكثر، أفقتول ان التمثيل انما أنس به لانه يصحح المذكور والصفة السابقة وبثبت أن كونها جائز ووجودها صحيح غير مستحيل حتى لا يكون تمثيل الا كذلك؟ فالجواب أن المعاني التي يجيء التمثيل في عقبها على ضربين غريب بديع يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه واستحالة وجوده وذلك نحو قوله :

فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
وذلك انه أراد انه فاق الانام وفاتهم الى حد بطل معه أن يكون
بينه وبينهم مشابهة ومقاربة، بل صار كأنه أصل بنفسه، وجنس برأسه، وهذا
أمر غريب وهو أن يتناهى بعض أجزاء الجنس في الفضائل الخاصة به الى
أن يصير كأنه ليس من ذلك الجنس، وبالمدعي له حاجة الى أن يصحح
دعواه في جواز وجوده على الجملة، الى أن يجيء الى وجوده في الممدوح.
فاذا قال « فان المسك بعض دم الغزال » فقد احتج لدعواه وأبان أن لما
ادعاه أصلاً في الوجود، وبراً نفسه من صفة الكذب، وباعدها من سفة
المقدم على غير بصيرة، والمتوسم في الدعوى من غير البينة . وذلك أن
المسك قد خرج عن صفة الدم وحقيقته حتى لا يعد في جنسه اذ لا يوجد

في الدم شيء من أوصافه الشريفة الخاصة بوجه من الوجوه لا ما قبل ولا ما كثر، ولا في المسك شيء من الأوصاف التي كان لها الدم دما البتة (والضرب الثاني) أن لا يكون المعنى الممثل غريباً نادراً يحتاج في دعوى كونه على الجملة إلى بيينة وحجة وإثبات. نظير ذلك أن ينفي عن فعل من الأفعال التي يفعلها الإنسان الفائدة ويدعي أنه لا يحصل منه على طائل، ثم يمثله في ذلك بالقابض على الماء والراقم فيه، فالذي مثلت ليس بمنكر مستبدع، إذ لا ينكر خطأ الإنسان في فعله أو ظنه وأمله وطلبه. ألا ترى أن المغزى من قوله: (١)

فاصبحت من ليلي الغداة كقابض على الماء خاتته فروج الأصابع
انه قد خاب في ظنه انه يتمتع بها ويسعد بوصاها، وليس بمنكر ولا عجيب ولا ممتنع في الوجود، خارج من المروف المهود، أن يخيب ظن الإنسان في أشباه هذا من الأمور، حتى يستشهد على مكانه، وتقام البيينة على صدق المدعي لوجدانه

وإذا ثبت أن المعاني المثلة تكون على هذين الضربين فان فائدة التمثيل وسبب الانس في الضرب الأول بين لائح، لانه يفيد فيه الصحة وينفي الريب والشك، ويؤمن صاحبه من تكذيب المخالف وتهجم المنكر ونهكم المترض، وموازنته بحالة كشف الحجاب عن الموصوف الخبر عنه حتى يرى ويبصر، ويعلم كونه على ما اثبتته دايه موازنة ظاهرة صحيحة وأما الضرب الثاني فان التمثيل وان كان لا يفيد فيه هذا الضرب من الفائدة فهو يفيد أصراً آخر يجري مجراه وذلك أن الوصف كما يحتاج الى

(١) وفي نسخة المغزى في قوله

اقامة الحجة على صحة وجوده في نفسه ، وزيادة التثبيت والتقدير في ذاته واصله ، فقد يحتاج الى بيان المقدار فيه ، ووضع قياس من غيره يكشف عن حده ومبلغه في القوة والضعف والزيادة والنقصان . واذا أردت أن تعرف ذلك فانظر أولاً الى التشبيه الصريح الذي ليس بتمثيل كقياس الشيء على الشيء في اللون مثلاً « كحنك الغراب » (١) تريد أن تعرف مقدار الشدة لأن تعرف نفس السواد على الاطلاق

واذا تقرر هذا الاصل فان الاوصاف التي ترد السامع فيها بالتمثيل من العقل الى العيان والحس وهي في انفسها معروفة مشهورة صحيحة لا تحتاج الى الدلالة على انها هل هي ممكنة وجوداً أم لا؟ فلنأخذ وان غابيت من هذه الجهة عن التمثيل بالمشاهدات والمحسوسات، فلنأخذ فنقرر اليه من جهة المقدار، لان مقاديرها في العقل تختلف وتتفاوت، فقد يقال في الفعل انه من حال الفائدة على حدود مختلفة في المبالغة والتموسط، فاذا رجعت الى ما تبصر وتحس عرفت ذلك بحقيقته وكما يوزن بالقسطاس، فالشاعر لما قال : « كقايض على الماء خاتمه فروج الاصابع » أراك رؤوية لا تشك معها ولا ترتاب انه بلغ في خيبة ظنه وبوارسعيه الى أقصى المبالغ، وانتهى فيه الى ابعاد الغايات، حتى لم يحظ لا بما قل ولا ما كثر

فهذا هو الجواب ونحن (٢) بنوع من التسميل والتسامح نقع على أن الانس الحاصل بانتقالك في الشيء عن الصفة والخبر الى العيان ورؤية البصر ليس له سبب سوى زوال الشك والريب
فاما اذا رجعنا الى التحقيق فانا نعلم أن المشاهدة تؤثر في النفوس مع

(١) حنك الغراب بالتحريك منقاره أو سواده قالها (ش) «٢» الجملة حالبة

العلم بصدق الخبر كما أخبر الله تعالى عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام في قوله (قال بلى ولكن ليطعنن قاي) والشواهد في ذلك كثيرة والامر فيه ظاهر . ولولا ان الامر كذلك لما كان لنحو قول ابي تمام :

وطول مقام المرء في الخي مخاق لديبا جتية فاعترب تتجدد
فاني رأيت الشمس زيدت محبة الى الناس أن ليست عليهم بسرمد
معنى . وذلك أن هذا التجدد لا معنى له ان كانت الرؤية لا تنفيذ أنسا من حيث هي رؤية وكان الانس لنفيها الشك والريب ، اولو قوع العلم بأمر زائد لم يعلم من قبل . واذا كان الامر كذلك فأنت اذا قلت للرجل : انت ضعيف للحزم في سعيك ومخطيء وجه الرشاد وطالب لما لا تناله اذا كان الطالب على هذه الصفة ومن هذه الجهة ، ثم عقبته بقولك « وهل يحصل في كف القبايض على الماء شيء مما يقبض عليه » فلو تركنا حديث تعريف المقدار في الشدة والمبالغة ونفي الفائدة من أصلها جانبا بقي لنا ما تقتضيه الرؤية لهوصوف على ما وصف عليه من الحالة المتجددة مع العلم بصدق الصفة . يبين ذلك انه لو كان الرجل مثلا على طرف نهر في وقت مخاطبة صاحبه واخباره له بانه لا يحصل من سعيه على شيء فأدخل يده في الماء وقال انظر هل حصل في كفي من الماء شيء ؟ فكذلك انت في امرك - كان لذلك ضرب من التأثير زائد على القول والنطق بذلك دون الفعل (١) ولو أن رجلا أراد أن يضرب لك مثلا في تنافي الشيتين فقال : هذا وذاك هل يجتمعان ؟ وأشار الي ماء ونار حاضرين وجدت لتمثيله من التأثير ما لا تجده اذا أخبرك بالقول فقال : هل يجتمع الماء والنار ؟ وذلك الذي تفعل

(١) جملة كان لذلك الخ جواب « لو كان الرجل مثلا » الخ

المنار: ج ٥ م ٢٦ زيادة تأثير التمثيل بالمشاهدة ٢٥٩

المشاهدة من التحريك للنفس، والذي يجب بها من تمكن المعنى في القلب، إذا كانت مستفاد من العيان، ومتصرفه حيث تتصرف العينان، والا فلا حاجة بنا في أن الماء والنار لا يجتمعان، الي ما يؤكد من رجوع الي مشاهدة، واستيثاق بتجربة

ومما يدل على أن التمثيل بالمشاهدة يزيد انسا وان لا يمكن بك حاجة الي تصحيح المعنى أو بيان لمقدار المبالغة فيه، انك قد تعبر عن المعنى بالمبارة التي تؤديه وتبالغ وتجهد حتى لا ندع في النفوس منزعا نحو ان تقول وانت تصف اليوم بالطول: يوم كأطول ما يتوهم وكأنه لا آخر له. وما شاكل ذلك من نحو قوله

في ايل صول تناهى العرض الطول كأنما ليله بالخير مرصول (١)
فلا تجده من الانس ما تجده، لقوله:

* ويوم كظل الومح قصر طوله * (٢)

على ان عبارتك الاولى أشد واقوى في المبالغة من هذا فظل الومح على كل حال متناه تدرك العين نهايته وانت قد اخبرت عن اليوم بأنه كأنه لا آخر له، وكذلك تقول: يوم كأقصر ما يتصور وكأنه ساعة وكامح البصر و« كلا ولا » فتجد هذا مع كونه تمثيلا لا يؤنسك ايناس قولهم ايام كاباهيم القطا (٣). وقول ابن المعتز:

(١) البيت لحنديج (كقنفذ) المري . وصول بالضم بلدة ابراهيم الصولي المشهور ، والرواية الصحيحة في الشطر الثاني * كأنما ليله بالليل موصول * أي كأن لانهار بين لياليه (٢) البيت لشبرمة بن الطفيل وعمامه * دم الرق عنا واصطفاق المزاهر * وپروي واصططك المزاهر . وشبرمة كقنفذة والطفيل بكرم فسكون ففتح (٣) ويقال أيام أيضاً

٣٦ مذهب آخر في سبب تأثير التمثيل المنارج ٥ م ٢٦

بدأت من يوم كظل حصاة ايلا كظل الرمح غير موات (١)
وقول آخر :

ظللنا عند باب أبي نعيم بيوم مثل سائلة الذباب (٢)
وكذا تقول فلان اذا هم بالشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقلبه ، وقصر
خوابه على امضاء عزمه ، ولم يشغله شيء عنه ، فتحتاط للمعنى بأبلغ
ما يمكن ، ثم لا ترى في نفسك له هزة ، ولا تصادف لما تسمعه أريحية ،
وانما تسمع حديثا ساذجا وخبرا غفلا (٣) حتى اذا قلت :
اذا هم القى بين عينيه عزمه (٤)

امتلات نفسك سرورا وادركتك طربة — كما يقول القاضي
أبو الحسن — لا تملك دفعها عنك . ولا تقل ان ذلك لمكان الايجاز فانه
وان كان يوجب شيئا منه فليس الاصل له بل لان أراك الازم واقفا (٥)
بين العيين ، وفتح الى مكان المقول من قلبك بابا من العين ،
وهنا اذا تأملنا — مذهب آخر في بيان السبب الموجب لذلك هو
الظف مأخذاً وامكن في التحقيق وأولى بأن يحيط باطراف الباب . وهو
أن لتصور الشبه من الشيء في غير جنسه وشكله ، والتقاط ذلك له من

(١) واتاه يواتيه طاوعه فهو موات وأصله الهمز (٢) السائلة ناصية مقدم
الغنى من لذن معاق القرط الى قلت الترقوة ومن الفرس هاديه أي ماتقدم من
عنته . وقوله قات الترقوة انقات بالفتح النقرة في الجبل والمراد هنا نقرة الترقوة
(ش) (٣) الغفل بالضم بوصف به ما يخلو من سمات كماله وحسنه . يقال : فلاة
غفل أي لا علم بها ، ورجل غفل لم تسمه التجارب ، ومصحف غفل اذا جرد
عن العواشر ونحوها من المحسنات ، وكتاب غفل لم يسم واضمه . والكلام
الغفل هنا ما ليس فسه من الحسن ما يؤثر في النفس ويحرك الوجدان (٤) الشطر

المنار ج ٥ م ٢٦ نأثير التباعد بين الشيثين في التشبية ٣٦١

غير محلته ، واجتلابه اليه من النيق البعيد (١) بابا آخر من الظرف واللفظ ، وذهبنا من مذاهب الاحسان لا يخفى موضعه من العقل . واحضر شاهداً لك على هذا أن تنظر الى تشبيه المشاعدات بعضها ببعض فان التشبيهات سواء كانت عامية مشتركة ، أم خاصة مقصورة على قائل دون قائل ، تراها لا يقع بها اعتماد ، ولا يكون لها موقع من السامعين ، ولا تهز ولا تحرك ، حتى يكون الشبه مقررأ بين شيئين مختلفين في الجنس ، فتشبيه العين بالرجس عامي مشترك معروف في اجيال الناس حار في جميع العادات ، وانت تنظر الى بعد ما بين العينين وبينه من حيث الجنس . وتشبيه الثريا بما شبهت به من عنقود الكرم المنور ، والاجام المفضض ، والوشاح (٢) المفصل ، واشباه ذلك - خاصي ، والقبانين بين المشبه والمشبه به في الجنس على ما لا يخفى .

وهكذا اذا استقرت التشبيهات وجدت التباعد بين الشيثين كلما كان اشد ، كانت الى النفوس اعجب ، وكانت النفوس لها طرب ؛ و كان مكانها الى أن تحدث الاريجية أقرب ، وذلك ان موضع الاستحسان ، ومكان الاستظراف ، والمثير اللذين من الارتياح ، والمتألف للناظر من المسرة ، والأولف لا طرف البهجة ، انك ترى بها الشيثين مثلين متباينين ، ومؤلفين مختلفين ، وترى الصورة الواحدة في السماء والارض ، وفي خلقة الانسان وخلال الروض ، وهكذا طرائف تنشل عليك اذا فصلت هذه الجملة ،

(١) النيق بالاسم أرفم موضع في الجبل (٢) الوشاح بالضم والكسر كرسان من لؤلؤ وجوهر منظومان يخالف بينهما مطوف أحدهما على الآخر - وأديم عريض يرصم بالجوهر تشده المرأة بين طائفيها وكسحها والمراد هنا الثاني (ش) (المنار : ج ٥) (٢٦) (المجلد السادس والعشرون)

٢٦٢ تأثير اختلاف الجنس بين المشبه والمشبه به المزارج ٥ م ٢٦

وتثبتت هذه اللمحة (١) ولذلك تجد تشبيه البنفسج في قوله (٢)
ولا زوردية تزهو بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها أوائل النار في أطراف كبريت
اغرب واعجب ، واحق بالولوع واجدر ، من تشبيه النرجس بمداهن در
حشوهن عقيق ، لانه اذ ذاك مشبه لنبات غض يرف (٣) وأوراق رطبة
ترى الماء منها يشف (٤) ، بلهب نار مستول عليه اليبس ، وبادفيه الكاف (٥)
ومبي الطباع ز موضوع الجبلية ، على ان الشيء اذا ظهر من مكان لم يمهده
ظهوره منه ، وخرج من موضع ليس بمدن له ، كانت صبابة النفوس
به اكثر ، وكان بالشفف منها الجدر ، فسواء في اثاره التمجيد ، وإخراجك
إلى روعة (٦) المستغرب ، وجودك الشيء في مكان ليس من امكنته ، ووجود
شيء لم يوجد ولم يعرف من اصله في ذاته وصفته ، ولو انه شبه البنفسج
ببعض النباتات ، أو صادف له شبيها في شيء من المتلونات ، لم تجد له هذه
الغرابة ، ولم ينل من الحسن هذا الحظ ، (الكلام بقية)

(١) اللمحة بالفتح إما واحدة للمح وهو اختلاس النظر ، واما واحدة
الملامح وهي محاسن الوجه (ش) (٢) أي ابن الممز و يروي البيهتان هكذا
بنفسج جمعت أوراقه فحكى كحلا تشرب دمماً يوم تشبت
كأنه وضماف القضب نحمله أوائل النار في أطراف كبريت
ويروي الشطر ذلك هكذا مع تأنيث الضميرين كما في الرواية الاولى
(٣) رف لونه يرف بضم الراء و كمره ارقا ورفيفاً ارق وتلا ورف النباتات
اهتز واضطربت أغصانه ؛ إما من شف يشف شفوفاً اذا رق فحكى ما تحته
أو من شف يشف شفا اذا تحرك (ش) (٤) الكاف بالتحريك لون بين
السواد والحمر ، وحمرة كدرة تملو الوجه (٦) الروعة بالفتح الفزعة
والمسحة من الجمال (ش)

لنار ج ٥ م ٢٩ حكم كبار العلماء على صاحب كتاب الاسلام وأصول الحكم ٣٦٣

حكم هيئة كبار العلماء

في كتاب الاسلام وأصول الحكم

هيئة كبار العلماء المكونة بهيئة تأديبية تمتضى المادة الأولى بعد المائة من قانون الجامع الأزهر والمداهد الدينية العلمية الإسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ في دار الإدارة العامة للمعاهد الدينية يوم الأربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ (١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥) برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الأكبر الشيخ محمد أبي الفضل شيخ الجامع الأزهر، وحضور أربعة وعشرين عالماً من هيئة كبار العلماء وهم حضرات أصحاب الفضيلة الآسائفة :

الشيخ محمد حسنين . والشيخ دسوقي العربي . والشيخ أحمد نصر . والشيخ محمد نجيت . والشيخ محمد شاكر . والشيخ محمد أحمد العاوي . والشيخ إبراهيم الحديدي . والشيخ محمد النجدي . والشيخ عبد المملي الشرشبي . والشيخ يونس موسى العطاوي . والشيخ عبد الرحمن قراءة . والشيخ عبد الغني محمود . والشيخ محمد إبراهيم السمالوطي . والشيخ يوسف نصر الدجوي . والشيخ إبراهيم بصيلة . والشيخ محمد الأحمدي الظواهري . والشيخ مصطفى الهياوي . والشيخ يوسف شابي الشبرنجومي . والشيخ محمد سبيع الذهبي . والشيخ محمد حموده . والشيخ أحمد الدباشاني . والشيخ حسين والي . والشيخ محمد الحلبي . والشيخ سيد علي المرصفي

نظرت في التهم الموجهة إلى الشيخ علي عبد الرازق أحد علماء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية التي تضمنها كتابه « الإسلام وأصول الحكم » وأعلنت له في يوم الأربعاء ٨ المحرم سنة ١٣٤٤ (٢٩ يولييه سنة ١٩٢٥)

وقد قام بعمل السكرتارية لهذه الهيئة محمد قدرى أفندي رئيس أعلام السكرتارية العامة لمجلس الأزهر الأعلى والمعاهد الدينية ، وعلي أحمد عزت أفندي الكاتب الأول للجامع الأزهر والمنتدب بالإدارة العامة للمعاهد الدينية

٣٦٤ التهم التي وجهت علي علي عبد الرزاق المنار ج ٥ م ٢٩

الوقائع

نشر باسم الشيخ علي عبد الرزاق أحد علماء الجامع الأزهر والقاضي الشرعي بحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية الكتاب المسمى «الاسلام وأصول الحكم» قدمت إلى مشيخة الجامع الأزهر عرائض وقع عليها جم غفير من العلماء في نوارنج ٢٣ ذي القعدة وأول و ٨ ذي الحجة سنة ١٣٤٣ (١٥ و ٢٣ و ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥) وقد تضمنت ان الكتاب المذكور يحوي أموراً مخالفة للدين والمنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة . منها

- ١ - جعل الشريعة الاسلامية شريعة ررحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا
- ٢ - وان الدين لا يمنع من أن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لا بلاغ الدعوة الى العالمين .
- ٣ - وان نظام الملك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضوع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وموجباً للعبارة
- ٤ - وان مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغاً للشريعة مجرداً عن الحكم والتنفيذ
- ٥ - وإنكار إجماع الصحابة على وجوب نصب الامام ، وعلى أنه لا بد للإمامة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا
- ٦ - وإنكار ان القضاء وظيفة شرعية
- ٧ - وان حكومة أبي بكر والخلفاء الراشدين من بعده رضي الله عنهم كانت لا دينية .

وقرر حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد ابي الفضل شيخ الجامع الأزهر، بناء على ذلك اجتمع هيئة كبار العلماء بصفة تأديبية في يوم الاربعاء ١٥ المحرم سنة ١٣٤٤ (٥ اغسطس سنة ١٩٢٥) الساعة العاشرة صباحاً في دار الادارة العامة للمعهد للدينية ، وأعان ذلك للشيخ علي عبد الرزاق في يوم الاربعاء ٨ المحرم سنة ١٣٤٤ (٢٩ يوليه سنة ١٩٢٥) وكلف التصوير أمام الهيئة المذكورة في التاريخ والمكان المذكورين

المنارح ٢٦٢٥ دفاع علي عبد الرزاق عن نفسه ٣٦٥

وفي التاريخ المذكور اجتمعت الهيئة برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد ابي الفضل شيخ الجامع الازهر ، وحضور ثلاثة وعشرين عالما من هيئة كبار العلماء ، وهم المذكورة أمامهم أولا عدا فضيلة الاستاذ الشيخ دسوقي العربي . ولم يحضر الشيخ علي عبد الرزاق ، وإنما أرسل خطابا مؤرخا في ١٤ المحرم سنة ١٣٤٤ يطالب فيه إعطائه فرصة طوييلة تكفي لاعداد مايلزم المناقشة ، وقد عرض الكتاب على الهيئة في هذه الجلسة فقررت تأجيل النظر في الموضوع الى يوم الاربعاء ٢٢ المحرم سنة ١٣٤٤ (١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥) الساعة العاشرة صباحا في دار الادارة العامة للمعاهد الدينية ، وأعلن ذلك للشيخ علي عبد الرزاق في يوم الاربعاء ٢٥ المحرم سنة ١٣٤٤ (٥ اغسطس سنة ١٩٢٥) وفي التاريخ المذكور اجتمعت الهيئة برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد ابي الفضل شيخ الجامع الازهر ، وحضور أربعة وعشرين عالما من هيئة كبار العلماء ، وهم المذكورة أمامهم أولا — وقد حضر الشيخ علي عبد الرزاق أمام هذه الهيئة ، وسئل عن كتابه « الاسلام وأصول الحكم » المشار اليه ؟ فاعترف بصدوره منه . ثم تليت عليه التهم الموجهة اليه وما أخذها من كتابه وقبل اجابته عنها وجه دفعاً فرعياً وهو أنه لا يعتبر نفسه أمام هيئة تأديبية وطالب ألا تعتبر الهيئة حضوره أمامها اعترافاً منه بأن لها حقاً قانونياً فبعد المداولة القانونية في هذا الدفع قررت الهيئة رفضه اعتماداً على أنها إنما تنفذ حقاً خوله اياها القانون ، وهي المادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ثم دعي الشيخ علي عبد الرزاق امام هذه الهيئة ، فأعلن له حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الرئيس رفض دفعه طبقاً للمادة المذكورة ، فطالب الشيخ علي عبد الرزاق أن تسمع له الهيئة مذكرة أعدها للدفاع عن التهم الموجهة اليه فأذن له حضرة صاحب الفضيلة الاستاذ الاكبر الرئيس أن يتلوها فتلاها . وبعد الفراغ من تلاوتها وتوقيعها على كل ورقة منها أخذت منه وحفظت في امانة الجلسة ثم انصرف

هيئة كبار العلماء

بعد الاطلاع على كتاب «الاسلام وأصول الحكم» المطبوع في مطبعة مصر الطبعة الاولى سنة ١٣٤٣ هـ الموافقة سنة ١٩٢٥ م السابق الذكر والعلم بما تضمنه من الامور المخالفة للدين ولنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع لامة وسماح ماجاء في مذكرة دفاع الشيخ علي عبد الرازق عن التهم الموجهة اليه وبعد الاطلاع على المادة الاولى بعد المائة من قانون الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية رقم ١٠ لسنة ١٩١١ وعلى المادة الرابعة من هذا القانون وبعد المداولة القانونية :

من حيث ان الشيخ عليا جعل الشريعة الاسلامية شريعة روحية محضة لاعلافة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا ، فقد قل في ص ٧٨ و ٧٩ (والدنيا من أروها لآخرها وجميع ما فيها من أغراض وغايات أهون عند الله من أن يقيم على تدبيرها غير ماركب فينا من عقول وحيانا من عواطف وشهوات ، وعلنا من أسماء ومسميات ، هي أهون عند الله من أن يبعث لها رسولا ، وأهون عند رسل الله من أن يشغلوا بها وينصوا لتدبيرها)

وقال في ص ٨٥ (إن كل ماجاء به الاسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات فانما هو شرع ديني خالص لله تعالى ولمصاحبة البشر الدينية لاغير . وسيان بعد ذلك أن تتضح لنا تلك المصالح الدينية أم تخفى علينا ؟ وسيان أن يكون منها للبشر مصلحة مدنية أم لا ؟ فذلك لا ينظر الشرع السماوي اليه ولا ينظر اليه الرسول) الدين لاسلامي بإجماع المسلمين ماجاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عقائد وعبادات ومعاملات لاصلاح أمور الدنيا والآخرة

وان كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم كلاهما مشتمل على أحكام كثيرة في أمور الدنيا وأحكام كثيرة في أمور الآخرة والشيخ علي في ص ٧٨ و ٧٩ يزعم أن أمور الدنيا قد تركها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم تتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم . وفي ص ٨٥ زعم أن

المناجح ٥ م ٢٦ زعمه ان الشريعة روحية محضة ٢٦٧

ما جاء به الاسلام إنما هو المصلحة الاخرية لاغير ، وأما المصلحة المدنية أو المصلحة الدنيوية ، فذلك مما لا ينظر الشرع السماوي اليه ، ولا ينظر اليه الرسول وواضح من كلامه ان الشريعة الاسلامية عنده شريعة روحية محضة جاءت لتنظيم العلاقة بين الانسان وربه فقط . أما ما بين الانسان من المعاملات الدنيوية وتدير الشؤون العامة فلا شأن للشريعة به وليس من مقاصدها

وهل في استطاعة الشيخ علي أن يشطر الدين الاسلامي شطرين ويأبى منه شطر الاحكام المتعلقة بأمر الدنيا ، وبضرب آيات الكتاب الزنز وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عرض الخاط ؟

وقد قال الشيخ علي في دفاعه انه لم يقل ذلك مطلقا لا في الكتاب ولا في غير الكتاب ولا قال قولا يشبهه أو يدانيه وقد علمت أن ذلك واضح من كلامه الذي نقلناه لك . وقد ذكر مثله في مذكرة دفاعه

وقال في دفاعه أيضا « إن النبي صلى الله عليه وسلم قد جاء بقواعد وآداب وشرائع عامة ، وكان فيها ما يمس الى حد كبير أكثر مظاهر الحياة والامم ، فكان فيها بعض أنظمة للمعربات وللجيش والجهاد ، وللبيم والمدائنة والرهن ، وآداب الجلوس والمشي والحديث الخ ص ٨٤

غير أنه قال عقب ذلك ص ٨٤ أيضا : ولكنك اذا تأملت وجدت ان كل ما شرعه الاسلام وأخذ به النبي المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أماليب الحكم . . . الى آخره

فآخر كلامه في الصفحة المذكورة يهدم كلامه ولا ينفعه ركونه الى حديث « لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة لما تمتم الكافر منها بشربة ماء » وحديث « أنتم أعلم بأمور دنياكم » لان الحديث الاول ضعيف لا يصلح حجة . وهو على فرض صحته وارد في معرض التهديد في الدنيا وعدم الافراط في طلبها وليس معناه كما يزعم الشيخ علي أن تترك الناس فوضى تتحكم فيهم العواطف والشهوات ليس لهم حدود يقفون عندها ، ولا معالم ينتهون اليها

ولو لم يكن معناه كما ذكرنا لهدم آيات الأحكام المتعلقة بأمر الدنيا وصادم آيات كثيرة كقوله تعالى (وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا) وقوله تعالى (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعمدوا)

ولأن الحديث الثاني وارد في تأبير النخل وتلقيحه ويجري فيما يشبه ذلك من شؤون الزراعة وغيرها من الأمور التي لم تجيء الشريعة بتعليمها ، وإنما تجيء لبيان أحكامها من حل وحرمة ، وصحة وفساد ونحو ذلك . يعلم ذلك من له صلة بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم

وهل يجترىء الشيخ علي أن يسأل الأحكام المتعلقة بأمر الدنيا من الدين ويترك الناس لأهوائهم ويقول « إن ذلك من الأغراض الدنيوية التي أنكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون له فيها حكم وتدير » - ويدعي على النبي صلى الله عليه وسلم هذه الدعوى

وهل يرى الشيخ علي أن تدير أمور الدنيا ، وسياسة الناس أهون عند الله من مشبة يقول الله في شأنها (ولا تمس في الأرض مراحا) وأهون عند الله من شيء من المال يقول الله في شأنه (ولا تؤثوا السفهاء أموالكم) ويقول أيضا (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) وأهون عند الله من صاع شعير أو رطل ملح يقول الله في شأنهما « اوفوا الكيل ولا تكونوا من الخاسرين » وزنوا بالقسط المستقيم)

وما ذا يعمد الشيخ علي في مثل قوله تعالى (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أرك الله) وقوله تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم) وقوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وقوله تعالى (لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن ترض منكم) وقوله تعالى في شأن الزرجين (وإن خفتهم مشتاقا بينهما فاجعوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا إصلاحا يوفق الله

المنار ج ٥ م ٢٦ قوله ان جهاد النبي كان لاجل الملك ٣٦٩

بينهما) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسألوا على أهلها)

وماذا يعمل الشيخ علي في مثل ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما : أن ابنة النضر أخت الربيع اطمت جارية فكسرت منها ، فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بالقصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله أتقتص من فلانة لا والله ؟ فقال « سبحان الله يا أم الربيع كتاب الله القصاص » ومثل ما رواه البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة — وما رواه أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : قضى النبي صلى الله عليه وسلم اذا تشاجروا في الطريق بسبعة أذرع — وما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمن على المدعي عليه — وما رواه أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد

— ٢ —

ومن حيث إنه زعم ان الدين لا يمنع من أن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ، ولا لا بلاغ الدعوة الى العالمين .
فتقد قال في ص ٥٢ « وظاهر أول وهلة ان الجهاد لا يكون لمجرد الدعوة الى الدين ، ولا لحمل الناس على الايمان بالله ورسوله
ثم قال في ص ٥٣ « واذا كان صلى الله عليه وسلم قد لجأ الى القوة والرهبة ، فذلك لا يكون في سبيل الدعوة الى الدين ، وابلغ رسالته الى العالمين ، وما يكون لنا أن نفهم الا أنه كان في سبيل الملك »
فالشيخ علي في كلامه هذا يقطع بأن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ولا لا بلاغ الدعوة الى العالمين
وفي كلامه الذي سنذكره زعم ان الدين لا يمنع من أن جهاده صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك

(المنار : ج ٥) (٤٧) (المجلد السادس والمثرون)

فقد قال في ص ٥٤ « قلنا ان الجهاد كان آية من آيات الدولة الاسلامية ،
ومثالا من أمثلة الشؤون الملكية ، واليك مثالا آخر : كان في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم عمل كبير متعلق بالشؤون المالية من حيث الإيرادات والمصروفات ،
ومن حيث جمع المال من جهاته العديدة (الزكاة والجزية والغنائم الخ) ومن حيث
توزيع ذلك كله بين مصارفه ، وكان له صلى الله عليه وسلم ساعة وجباة يتولون
ذلك له . ولا شك ان تدير المال عمل ملكي ؛ بل هو من أهم مقومات الحكومات »
ثم قال في ص ٥٥ : اذا ترجح عند بعض الناظرين اعتبار تلك الامثلة
واطمان الى الحكم بأنه صلى الله عليه وسلم كان رسولا وملكاً ، فسوف يفترضه
حينئذ بحث آخر جدير بالتفكير ، فهل كان تأسيسه صلى الله عليه وسلم المملكة
الاسلامية وتصرفه في ذلك الجانب شيئاً خارجاً عن حدود رسالته صلى الله عليه
وسلم ؟ أم كان جزءاً مما بعثه الله له وأوحى به اليه ؟ فاما ان المملكة النبوية عمل
منفصل عن دعوة الاسلام وخارج عن حدود الرسالة ، فذلك رأي لا نعرف في
مذاهب المسلمين ما يشاكله ولا نذكر في كلامهم ما يدل عليه ، وهو على ذلك
رأي صالح لان يذهب اليه ، ولا نرى القول به يكون كفراً ولا الحاداً ، وربما
كان محمولا على هذا المذهب ما يراه بعض الفرق الاسلامية من انكار الخلافة في
الاسلام مرة واحدة . ولا يهولئك أن تسمع أن للنبي صلى الله عليه وسلم عملاً
كهذا خارجاً عن وظيفة الرسالة ، وان ملكه الذي شيده هو من قبيل ذلك العمل
الديني الذي لا علاقة له بالرسالة ، فذلك قول ان أنكرته الاذن ، لان التشدق
به غير مألوف في لغة المسلمين . فقواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع
وتاريخ النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستفذه ، بل
ربما وجد ما يصحح له دعامة وسنداً ، ولكنه على كل حال رأي نراه بعيداً »
فعلم من كلامه هذا ان الدين لا يمنع من أن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم
كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين ، ولا لا بلاغ الدعوة الى العالمين ، وهذا
أقل ما يؤخذ عليه في مجموعة نصوصه .
على أنهم يقف عند هذا الحد ، بل كما يجوز أن يكون الجهاد في سبيل الملك ،

المناجح ٥ م ٢٦ قوله ان جهاد النبي كان لاجل الملك ٣٧١

ومن الشؤون المملكية جوز أن تكون الزكاة والجزية والغنائم ونحو ذلك في سبيل الملك أيضاً ، وجعل كل ذلك على هذا خارجاً عن حدود رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، لم ينزل به وحى ، ولم يأمر به الله تعالى

ومن حيث ان دفاع الشيخ علي بقوله (اننا قد استقصينا الكتاب أيضاً فلم نجد ذلك القول فيه ، وربما كان استنتاجاً لم نهتمد الى مقدماته) غير صحيح ، لان ما اتهم به تجده صريحاً في صحيفة ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ وفي ص ٥٥ حيث يقول « وهو على ذلك رأي صالح لان يذهب اليه ولا نرى القول به يكون كفراً ولا إلحاداً » — وحيث يقول بعد ذلك « فقواعد الاسلام ومعنى الرسالة وروح التشريع وتاريخ النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستفظة ، بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسنداً »

ومن حيث ان دفاع الشيخ علي بقوله (انه رأي من الاراء لم نرض به ، ومذهب رفضنا آخر الامر أن نذهب اليه) غير مطابق للواقع لانه قال (وهو على ذلك رأي صالح لان يذهب اليه) الى آخره — وقوله بعد ذلك (ولكنه على كل حال رأي نراه بعيداً) — لا ينفعه فانه مع قوله : وهو على ذلك رأي صالح لان يذهب اليه ، الى آخره — أسلوب تجوز لا أسلوب رفض . يعرف ذلك من له إلمام بالمنطق وأساليب الكلام

وقال الشيخ علي في دفاعه بعد ذلك (بل نحن قررنا ضد ذلك على خط مستقيم ص ٧٠ حيث قلنا . . .) (وفي سبيل هذه الوحدة الاسلامية ناضل عليه السلام بلسانه وسانه) وقلنا في ص ٧٩ (لا يربنك هذا الذي ترى أحياناً في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيبدولك كأنه عمل حكومي ، ومظهر الملك والدولة ، فانك اذا تأملت لم تجده كذلك ، بل هو لم يكن الا وسيلة من الوسائل التي كان عليه صلى الله عليه وسلم أن يلجأ اليها تثبيناً للدين وتأيداً للدعوة ، وليس عجيباً أن يكون الجهاد وسيلة من تلك الوسائل)

ودفاعه هذا لا يجدي فانه زعم أن مقاله هنا ضد لما اتهم به . والواقع أنه ليس ضداً لانه ساقه محتملاً أن يكون نضاله وجهاده عليه الصلاة والسلام مما

خرج عن حدود رسالته صلى الله عليه وسلم ، وأن يكون جزءاً مما بعثه الله له وأوحى به إليه على الرايين الذين قررهما الشيخ علي ، فالهمة الموجهة إليه باقية والشيخ علي بذلك لا يمنع أن يصادم صريح آيات الكتاب العزيز فضلاً عن صريح الاحاديث الصحيحة المعروفة ولا يمنع أن ينكر معلوم من الدين بالضرورة قال الله تعالى (فقاتل في سبيل الله) وقال تعالى (فليقاتل في سبيل الذين يشهرون الحياة الدنيا بالآخرة) وقال تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله) وقال تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقال تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) وقال تعالى في بيان مصارف الزكاة (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله) وقال تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وقال تعالى (واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل)

— ٣ —

ومن حيث إنه زعم أن نظام الحكم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان موضع غموض أو إبهام أو اضطراب أو نقص وهو جيباً للحيرة ، فقد قال في ص ٤٠ : (لاحظنا أن حال القضاء زمن النبي صلى الله عليه وسلم غامضة وبهمة من كل جانب)

وقال في ص ٤٦ : (كثيراً كلما أمعنا في حال القضاء زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي حال غير القضاء أيضاً من أعمال الحكم وأنواع الولاية وجدنا إبهاماً في البحث يتزايد ، وخفاء في الأمر يشتد ، ثم لاتزال حيرة الفكر تنقلنا من لبس إلى لبس ونزدنا من بحث إلى بحث إلى أن ينتهي النظر بنا إلى غاية ذلك المجال المشتبه الخائراً) وقال في ص ٥٧ : (إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أسس دولة سياسية أو شرع في تأسيسها فلماذا خلت دولته إذاً من كثير من أركان الدولة

المنازل: ج ٥ م ٢٦ إنكاره لحكم الاسلام ودولته ٣٧٣

ودعائم الحكم؟ ولماذا لم يعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة؟ ولماذا لم يتحدث الى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشورى؟ ولماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من أمر النظام الحكومي في زمنه؟ ولماذا ولماذا؟ تريد أن تعرف منشأ ذلك الذي يبدو للناظر كأنه إبهام أو اضطراب أو نقص أو ما شئت فسمه في بناء الحكومة أيام النبي صلى الله عليه وسلم؟ وكيف كان ذلك وما سره؟

وهذا تصریح من الشيخ علي بما يثبت التهمة
وإذا كان قد اعترف ببعض أنظمة للحكم في الشريعة الاسلامية فانه نقض الاعتراف وقرر ان هذه الانظمة ملحقة بالعدم

قال في ص ٨٤ (ربما أمكن أن يقال إن تلك القواعد والآداب والشرائع التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم للامم العربية ولغير الامم العربية أيضاً كانت كثيرة، وكان فيها ما يمس الى حد كبير أكثر مظاهر الحياة في الامم، فكان فيها بعض أنظمة للمقوبات والجيش والجهاد والبيع والمداينة والرهن، وآداب الجلوس والمشى والحديث وكثير غير ذلك) — ثم قال (ولكنك اذا تأملت وجدت أن كل ما شرعه الاسلام وأخذ به النبي المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب لم يكن في شيء كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسي، ولا من أنظمة الدولة المدنية، وهو بعد اذا جمعته لم يبلغ أن يكون جزءاً يسيراً مما يلزم لدولة مدنية من أصول سياسية وقوانين)

ومن حيث إنه قال في دفاعه: إنه ساق ذلك مساق الاعتراض على من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان صاحب حكومة وأنه أخذ في رد الاعتراض عقب توجيهه، ولكنه رد الاعتراض بجوابين لم يرض واحداً منهما ص ٥٩ و٦٣ فالتهمة باقية وقد رضي لنفسه بعد ذلك مذهباً هو قوله (انما كانت ولاية محمد صلى الله عليه وسلم على المؤمنين ولاية الرسالة غير مشوبة بشيء من الحكم) — ص ٨٠: وهذه هي الطريقة الخطيرة التي خرج اليها، وهي أنه جرد النبي صلى الله عليه وسلم من الحكم وقال (رسالة لا حكم، ودين لا دولة)

وما زعمه الشيخ علي مصادم لصريح القرآن الكريم فقد قال الله تعالى (إنا

٢٧٤ حصره الرسالة في التبليغ دون التنفيذ والحكم المنارج ٥ م ٢٦

أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله (وقال تعالى (ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) (وقال تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) وقال تعالى (فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) ومعلوم ان الرد الى الله بالرجوع الى كتابه العزيز، والرد الى الرسول بالرجوع الى سنته صلى الله عليه وسلم . وقال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) والدين عند المسلمين ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله في معاملة الخلق والمخلوق

— ٤ —

ومن حيث أنه زعم أن مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغا للشريعة مجردا عن الحكم والتنفيذ فقد قال الشيخ علي في ص ٧١ (ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن في الملك السيامي وآياته متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان) ثم عاد فأكد ذلك فقال في ص ٧٣ (القرآن كما رأيت صريح في أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى الى الناس وأنه لم يكلف شيئا غير ذلك البلاغ وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه)

ولو كان الامر كما زعم هو لكان ذلك رفضا لجميع آيات الاحكام الكثيرة في القرآن الكريم . ودون ذلك خرط القناد

وقد قال الشيخ علي في دفاعه (انه قرر في مكان آخر من الكتاب بهرارة لامواربة فيها أن للنبي صلى الله عليه وسلم سلطانا عاما وانه ناضل في سبيل الدعوة بلسانه وسنانه)

وهذا دفاع لا يجدي اذ لو كان معنى ذلك الذي قرره في ص ٦٦ و ٧٠ كما أشار اليه أن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم السماوي يتجاوز حدود البلاغ المجرد عن كل معاني السلطان لما كان سائما أن يقول بعد ذلك في صفحة ٧١ ان آيات الكتاب

المنار ج ٥ م ٢٦ الآيات في اثبات الحكم للنبي (ص) ٣٧٥

متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان وأن يقول بعد ذلك في صفحة ٧٣ إن القرآن صريح في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس ولم يكلف شيئاً غير ذلك البلاغ وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه .
والواقع أن السلطان الذي أثبتته إنما هو السلطان الروحي كما صرح به في مذكرة دفاعه حيث قال فيها (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستولى على كل ذلك السلطان لا من طريق القوة المادية وإخضاع الجسم كما هو شأن الملوك والحكام ولكن من طريق الايمان به إيماناً قلوبياً والخضوع له خضوعاً روحياً) فكان دفاعه اثباتاً للثمة لانفيا لها

على انه قد نسب في ص ٦٥ و ٦٦ السلطان الى عوامل أخرى من نحو السكالم الخلفي والتميز الاجتماعي لا إلى وحي الله وآيات كتابه الكريم كما انه جعل الجهاد في موضع آخر من كتابه وسيلة كان على النبي صلى الله عليه وسلم أن يلجأ اليها لتأييد الدعوة ولم ينسب الي وحي الله وأمره

وكلام الشيخ على مخالف لصريح كتاب الله تعالى الذي يرد عليه زعمه ويثبت أن مهمته صلى الله عليه وسلم تجاوزت البلاغ الى غيره من الحكم والتنفيذ فقد قال الله تعالى (انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) وقال تعالى (وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك) وقال تعالى (وقل آمنت بما أنزل الله من كتاب وأمرت لأعدل بينكم) وقال تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) وقال تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) وقال تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وقال تعالى (فقاتل في سبيل الله) وقال تعالى (يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال) وقال تعالى (وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) وقال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوها بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا

٣٧٦ إنكاره اجماع الصحابة على وجوب نصب الامام المنارج ٥ م ٢٩٦

التي هي تبني حتى تفيء الى امر الله)

وكلام الشيخ علي مخالف ايضا لصريح السنة الصحيحة فقندروي البخاري في صحيحه انه صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأولهم إلا بحق الاسلام : وروي عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب فقال اضربوه وروي عن عروة رضي الله عنها أن قریشاً أتهمهم المرأة المخزومية التي سرقت وقالوا من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن يجترىء عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « أنشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال « يا أيها الناس إنما ضل من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشربف تركوه، وإذا سرق الضميف فيهم أقاموا عليه الحد . وإيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها »

فهل يجوز أن يقال بعد ذلك في محمد صلى الله عليه وسلم إن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان وأنه لم يكلف أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحماهم عليه ؟

وهل يجوز أن يقال بعد ذلك في القرآن الكريم انه صريح في انه صلى الله عليه وسلم لم يكن من عمله شيء غير ابلاغ رسالة الله الى الناس وايس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحماهم عليه

- ٥ -

ومن حيث انه أنكر اجماع الصحابة على وجوب نصب الامام وعلى انه لا بد للامة ممن يقوم بأمرها في الدين والدنيا . فقد قال في ص ٢٢ (امام دعوى الاجماع في هذه المسألة - وجوب نصب الامام - فلا نجد مساعداً لقبولها على أي حال ومحال اذا طالبناهم بالدليل أن يظفروا بدليل على اننا مثبتون لك فيما يلي أن دعوى الاجماع هنا غير صحيحة ولا مسموعة سواء أرادوا بها اجماع الصحابة وخدمهم الصحابة والتابعين أم علماء المسلمين أم المسلمين كلهم بعد أن نهد هذا تمهيداً)

المنار ج ٥ م ٢٦ انكاره اجماع الصحابة على وجوب نصب الامام ٣٧٧

ادعى الشيخ علي في ذلك التمهيد ان حظ العلوم السياسية في العصر الاسلامي كان سيئا على الرغم من توافر الدواعي التي تحمل على البحث فيها واهمها ان مقام الخلافة منذ زمن الخليفة الارل كان غرضه للخارجين عليه غير أن حركة المعارضة كانت تضرب وتقوى. ثم ساق بمض أمثلة يؤيد بها ما يدعيه من ان الخلافة كانت قائمة على السيف والقوة لا على البيعة والرضا

ولو سلم للشيخ علي ذلك جدلا لما تم له ما بزعمه من انكار اجماع الصحابة على وجوب نصب امام للمسلمين . فان اجماعهم على ذلك شيء واجماعهم على ببيعة امام معين شيء آخر ، واختلفوا في بيعة امام معين لا يقدح في اتفاقهم على وجوب نصب الامام ، اي امام كان ، وقد ثبت اجماع المسلمين على امتناع خلو الوقت من امام ونقل البنا ذلك بطريق النواتر فلا سبيل الى الانكار

وقد اعترف الشيخ علي عبد الرازق في دفاعه بانه ينكر الاجماع على وجوب نصب الامام بالامنى الذي ذكره الفقهاء . وقال عن نفسه انه يقف في ذلك في صف جماعة غير قليلة من أهل القبلة (يعني بمض الخوارج ولاصم) وهو دفاع لا يبرئه من انه خرج على الاجماع المتواتر عند المسلمين وحسبه في بدعته انه في صف الخوارج لاني صف جماهير المسلمين . وهل وقوفه في صف الخوارج الذين خالفوا الاجماع بعد انعقاده يسوغ له ان يخرج على اجماع المسلمين قال في المواقف وشرحه « تواتر اجماع المسلمين في الصدر الاول بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على امتناع خلو الوقت عن خليفة وامام حتى قال أبو بكر رضي الله عنه في خطبته المشهورة حين وفاته عليه السلام الا أن محمداً قد مات ولا بد لهذا الدين ممن يقوم به . فبادر الكل الى قبوله ولم يقل أحد لا حاجة لي بذلك بل انفقوا عليه وقالوا : نظر في هذا الامر وبكرنا الى سقيفة بني ساعدة وتركوا له أهم الاشياء ، وهو دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلافهم في التعمين لا يقدح في ذلك الاتفاق . ولم يزل الناس على ذلك في كل عصر الى زمننا هذا من نصب امام متبع في كل عصر »

وقد روى مسلم في صحيحه حديث حذيفة وقد جاء فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « نازم جماعة المسلمين وامامهم » قلت فإن لم يكن لهم امام . قال « فاعتزل

٢٧٨ إنكاره كون القضاء وظيفة شرعية المناهج ٥ م ٢٩

تلك الفرق كلها ولو أن تعض علي أصل شجرة حتى يدركك الموت « وروى مسلم أيضاً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من خلع بدأمن طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» وروى مسلم أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « كانت بنو امرائيل تسوسهم الانبياء كلها هلك نبي خلفه نبي وانه لا نبي بعدي وستكون خلفاء فتكثروا— قالوا فما تأمرنا؟ قال— فوابيعة الاول فالاول واعطوهم حتهم فان الله سائلهم عما استرعاهم» وروى مسلم أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « انما الامام حنة يقابل من ورائه ويتقى به، فان أمر بتموى الله عز وجل وعدل كان له بذلك أجر وان أمر بغيره كان عليه منه »

— ٦ —

ومن حيث إنه أنكر ان القضاء وظيفة شرعية فقد قال في ص ١٠٣ (والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية كلا ولا القضاء ولا غيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة وانما تلك كلها خطط سياسية صرفة لاشان للدين بها فهمولم يعرفها ولم ينكرها ولا أمر بها ولا نهى عنها وانما تركها لنا لارجع فيها الى أحكام العقل وتجارب الامم وقواعد السياسة)

وكلام الشيخ علي في دفاعه بقضي بان الدين ذهبوا الى أن القضاء وظيفة شرعية جعلوه متفرعا عن الخلافة، فمن أنكر الخلافة أنكر القضاء وكلامه غير صحيح فالقضاء ثابت في الدين على كل تقدير تمسكا بالدلة الشرعية التي لا يستطاع نقضها . وقد ذكرنا فيما تقدم كثير من الآيات والاحاديث في الحكم والقضاء وسنذكر شيئا من ذلك فيما يأتي — :

وقال الشيخ علي في دفاعه (ان الذي أنكر انه خطة شرعية انما هو جعل القضاء وظيفة معينة من وظائف الحكم ومراكز الدولة واتخاذها مقاما ذا أنظمة معينة وأما اليب خاصة)

وهو دفاع غير صحيح فان عبارته في صفحة ١٠٣ فيها انكار أن القضاء نفسه خطة دينية . وقد زعم أنه خطة سياسية صرفة لاشان للدين فيها

المناج ٥ ٢٦٨ إنكاره كون القضاء وظيفة شرعية ٣٧٩

وقد نقل عن ميزان الشعراني في دفاعه (أن الامام احمد في أظهر رواياته يرى انه - أي القضاء - ليس من فروض الكفايات ولا يجب على من تعين له الدخول فيه وان لم يوجد غيره)

وهذا دفاع عن القضاء نفسه . وبذلك يتبين أيضاً أنه قد انكر أن القضاء نفسه وظيفة شرعية لاجل القضاء وظيفة معينة من وظائف الحكم ومراكز الدولة واتخاذها مقاما ذا أنظمة معينة وأسايب خاصة . فلزمته التهمة .

واستداده الى ما نقله الشعراني في ميزانه عن الامام احمد استناد لا ينفعه فان الذي حرر من ميزان الشعراني انما هو الى باب ما يحرم من النكاح وقد ذكر ذلك الشعراني نفسه في ص ٨ من الجزء الاول من الميزان . وكتاب الاقضية واقع بعد ذلك بسبعة عشر كتابا . فكتاب الاقضية في ميزان الشعراني لم يحرر حتى يكون مافيه مستنداً صحيحاً . وقال صاحب الاشاعة في أشرط الساعة ان الشعراني لم يحرر ميزانه في حياته وأنه قال : لأحل لاحد أن يروي هذا الكتاب عني حتى نعرضه على علماء المسلمين وبميزوا مافيه . انتهى كلامه والمعروف في كتب الحنابلة أن القضاء من فروض الكفايات راجع ص ٢٥٨ من الجزء الرابع من المنتهى وص ٩٦٨ من الاقناع وص ٥٨٠ من المقنع وقد ذكر محشيه عند قوله (وهو فرض كفاية) ان ذلك هو المذهب وذكر قولاً عن الامام احمد بان القضاء سنة . فاذا لم يكن القضاء فرض كفاية عند الامام احمد فهو سنة عنده والمسنون من الخطط الشرعية . فما زعمه الشيخ علي من إنكار أن القضاء وظيفة شرعية وخطة دينية باطل ومصادم لآيات الكتاب العزيز . قال الله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) وقال تعالى (فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق) وقال تعالى (انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق لنحكم بين الناس بما أراك الله) وقال تعالى (ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل)

— ٧ —

ومن حيث إنه يزعم أن حكومة أبا بكر والخلفاء الراشدين من بعده رضي

٣٨٤ زعمه أن حكومة الراشدين لادينية المنار : ج ٥٥ م ٢٩

الله عنهم كانت لادينية (١) لقد قال في صفحة ٩٠ (طبيعي ومعقول لي درجة البداهة
الآن توجد بعد النبي صلى الله عليه وسلم زعامة دينية وأما الذي يمكن أن يتصور
وجوده فلما هو نوع من الزعامة جديد ليس متصلاً بالرسالة ولا قائماً على الدين
هو إذا نوع لاديني)

وهذه جراءة لادينية فإن الطبيعي والمقول عند المسلمين إلى درجة البداهة
أن زعامة أبي بكر رضي الله عنه كانت دينية يعرف ذلك المسلمون سلفهم وخلفهم
جيلاً بعد جيل . ولقد كانت زعامته على أساس (انه لا بد لهذا الدين من يقوم
به) وقد انقد على ذلك اجماع الصحابة رضي الله عنهم أجمعين . كما سبق

ودفاع الشيخ علي بأن الذي يقصده من أن زعامة أبي بكر لادينية إنما تستند
إلى وحي ولا إلى رسالة . فضحك موقع في الاسف فن أحداً لا يتوهم ان ابا بكر
رضي الله عنه كان نبيا يوحى اليه حتى يعنى الشيخ علي بدفع هذا التوهم :

لقد بايع أبا بكر رضي الله عنه جماهير الصحابة من أنصار ومهاجرين على
أنه القائم بأمر الدين في هذه الامة بعد نبها محمد صلى الله عليه وسلم فقام بالامر
خير قيام ، ومثله في هذا بقية الخلفاء الراشدين

وإن مارصم به الشيخ علي أبا بكر رضي الله عنه من أن حكومته لا دينية لم
يقدم علي مثله أحد من المسلمين ، والله حسبه

ولكن الذي يطعن في مقام النبوة يسهل عليه كثيراً أن يطعن في مقام أبي
بكر واخوانه الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين

« ١ » المنار : ان الغرض الاول له من الكتاب إثبات ان الحكومة في الاسلام
« لادينية » بناء على زعمه ان جميع الاحكام الواردة في الكتاب والسنة - وهو لا ينكرها -
خاصة بالنبي « ص » من حيث هو رسول الله وانه ليس لأحد ان يخلفه فيها كالرسالة وإنما
نص على خلافة الراشدين لان قيامها على الدين اظهر ، ودفاعه مجني على زعمه هذا
لارجوع عنه ، فهو يريد أن الحكم الذي خاص بوحى اليه وأبو بكر ليس كذلك فخكه .
فكان الظاهر ان يجعل هذا أول اسباب الحكم ، وهو ردة صريحة لأنه نفي الدين من شطر
الشريعة - وهو الاحكام السياسية والقضائية - وتمطيل له كماشير اليه في الحكم . وقد
استغرب هو في مقال انتقد فيه الحكم جعله كالامر النانوي

المنار: ج ٥ م ٢٦ طعنه في حكم الاسلام وفي النبي «ص» ٣٨١

ومن حيث إنه - علاوة على ما ذكر - يقف الشيخ علي في ص ٣٤ و ٣٥ من المسلمين موقف الطاعن على دليلهم الديني ، والخارج على إجماعهم المتواتر الذي انعقد على شكل حكومتهم الدينية، أو موقف المجيز للمسلمين إقامة حكومة بلاشفية، وكيف ذلك والدين الاسلامي في جهاته وتفصيله يحارب البلاشفية ، لان البلاشفية فتنة في الارض وفساد كبير لقد وضع الدين الاسلامي المرار يث أحكاما يلجأ اليها أحياناً غير المسلمين لما فيها من الرحمة والعدل . وأوجب على المسلمين مقادير من الصدقات ، تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم . وأمر بإقامة الحكومة الدينية التي تحفظ لكل ذي حق حقه ، ولكل عامل ثمرة عمله ، وجعل للدماء والاعراض والاموال حرمة لا يجوز انتهاكها ، وضرب على أيدي المفسدين في الارض ، وحسبنا في ذلك أن نقول : إن البلاشفية تهدم نظام المجتمع الانساني وتضيع حكمة الله في جعل الناس درجات ينتفع بعضهم من بعض قال الله تعالى (نحن قسما بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً)

ومن حيث إن الشيخ عليا يقول في ص ١٠٣ (لا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الامم الاخرى في علوم الاجتماع والسياسية كلها ، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا له واستكانوا اليه ، وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية وأمتن مادلت تجارب الامم على أنه خير أصول الحكم) ومعلوم أن أصول الحكم ومصادر التشريع عند المسلمين إنما هي كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع المسلمين ، وليس هناك للمسلمين خير منها . والشيخ علي يطالب أن يهدموا ما بنوه على هذه الاصول من نظام حكومتهم (العتيق) ويطلب اليهم أن يبنوا حكومتهم وشؤونهم الدينية والديوية على أصول خير من أصولهم يجدونها عند الامم غير الاسلامية ، فكيف يدبح دين الاسلام للمسلمين أن يهدموه

ومن حيث إنه يزعم في ص ٨٣ و ٨٤ أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذير شيئاً من أساليب الحكم عند أي أمة أو قبيلة في البلاد العربية وإنما تركهم وما لهم

٣٨٢ نص الحكم باخراج علي عبدالرازق من العلماء المنار: ج ٥ م ٢٦

من فوزي أو نظام ، وهذا طعن صريح على محمد صلى الله عليه وسلم بأنه لم يرسل لسعادة الناس في دينهم -م وديناهم ، وطعن صريح على كتاب الله تعالى بأنه غير واف بما يلزم في الشؤون الاجتماعية . وقد قال الله تعالى (وما أرسلناك الا رحمة للعالمين) وقال تعالى (ورحمتي وسعت كل شيء ، فسا كتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون * الذين يتبعون الرسول النبي الامي الذي يجذونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والاغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون) وقال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) ومن حيث إنه تبين مما تقدم ان التهم الموجهة ضد الشيخ علي عبد الرزاق ثابتة عليه ، وهي مما لا يناسب وصف العالمية وفقاً للمادة (١٠١) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ ونصها :

(اذا وقع من أحد العلماء أيا كانت وظيفته أو مهنته ما لا يناسب وصف العالمية يحكم عليه من شيخ الجامع الازهر باجماع تسعة عشر عالماً معه من هيئة كبار العلماء المنصوص عليها في الباب السابع من هذا القانون باخراجه من زمرة العلماء ، ولا يقبل الطعن في هذا الحكم

ويترتب على الحكم المذكور محو اسم المحكوم عليه من سجلات الجامع الازهر والمعاهد الاخرى وطرده من كل وظيفة وقطع مرتباته في أي جهة كانت وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية)

فبناء على هذه الاسباب

حكمتنا نحن شيخ الجامع الازهر باجماع أربعة وعشرين عالماً معاناً من هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ علي عبدالرازق أحد علماء الجامع الازهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ومؤلف كتاب «الاسلام وأصول الحكم» من زمرة العلماء صدر هذا الحكم بدار الادارة العامة للمعاهد الدينية في يوم الاربعاء ٢٢

الحرم سنة ١٣٤٤ (١٢ اغسطس سنة ١٩٢٥) شيخ الجامع الازهر

تنفيذ الحكم

(وهو النصر المبين ، لاهل الدين على اللادينيين)

كان الشيخ علي عبد الرازق مفروراً بأنصاره من الافرنج والمتفرنجين ، وملاحدة اللادينيين ، ظاناً أنهم يرهبون بما يكتبون في جريدة السياسة كبار علماء الدين ، فلا يتجرؤون على الحكم عليه ، ثم انه كان متكللاً على الوزير النافذي الرأي: إسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية ، وعبد العزيز فهمي باشا وزير الحفانية ورئيس الحزب الحر الدستوري ، واثقاً هو وأنصاره اللادينيين بأن يبقى في وظيفته القضاء الشرعي بالرغم من أنوف كبار العلماء إن هم حكموا باخراجه من جماعتهم — وبلغنا أن وزير الحفانية وعده ببقائه في منصب القضاء الشرعي الذي أنكره وكونه منصباً شرعياً بالتبع لانكار كون منصب الخلافة دينياً، أي مقيداً بأحكام الدين ، كما علم واشتهر أن إسماعيل صدقي باشا لم يحفل بقرار هيئة العلماء الذي بلغته إياه قبل المحاكمة ، ولم يجب الى ما طلبه بعضهم منه من مصادرة الكتاب — واننا لم نكن نعلم من هذا شيئاً حين كتبنا في إحدى مقالاتنا في الرد على كتاب (الاسلام وأصول الحكم) إننا نعلم أن من أنصاره بعض الباشوات والدكاترة ، وغيرهم من الأكابر ، وانهم أقوياء ، ولكن قوتهم تنضال أمام قوة ملك البلاد . وقد عاقبتنا جريدة السياسة على القول بنشر تهمة غريبة تنهمننا فيها بأعمال دينية سياسية تفض علينا — لو صحت — جلالة الملك وحكومته وتجعلنا عرضة للعقاب ، ولكن الحكومة كذبت التهمة ، وقد أشير علينا يومئذ أن نقاضي جريدة السياسة على تلك التهمة ، فقلنا إنه لا يليق بنا معشر أرباب الصحف أن نقاضي الى الحكم ، وقد صرف الله عنا شر التهمة الباطلة بسلام

هذا الغرور والاتكال على الوزراء والاحزاب هو الذي جرأ الشيخ علي عبد الرازق على تهديد هيئة كبار العلماء في مقال نشرته له السياسة في صدر عددها الذي صدر في ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٤٣ هـم فيه أن تأخذهم العزة بالاثم ، وتقمحهم بهم في أودية ليس عليها دليل ، وتهجم بهم على موارد لا يجدون عنها صدراً ، وتنتهي بهم الى عواقب لا يحمدون عندها السري ، ثم قال :

«أيها السادة — لا يجر منكم شأن قوم علي أن لا تعدلوا ، ولا تتركوا للانتقام
مركبا أخاف أن يردبكم قبل أن يصل بكم الى الانتقام

«ان شر ما ترجونه لنا هو خير ما نرجو لأنفسنا ، ولئن كنا غالبين أو
مغلوبين ، فان لنا في الحالين ، لأحدى الحسينين . أما أنتم أيها السادة فخفوا على
أنفسكم شرين ما لكم من أحدهما بد ، شر الانتصار ان غلبتم ، وشر الهزيمة ان غلبتم
أنا النذير لكم مني مجاهرة كيلا ألام على نهجي وانذاري

فان عصيتم مقالي اليوم فاعترفوا أن سوف تلفون خزبا ظاهرا لعمار»

ثم كررت جريدة السياسة بلسانها وألسنة كتابها أمثال هذه النذر بما هو أشد
تهديدا ووعيدا وتقريعا وتهريبا ، — ولكن الحكم صدر ثم نفذ ، واقد امتنع عبد
العزيز باشا عن تنفيذه ، فكان جزاؤه العزل من الوزارة ، ثم كان جزاء حزبه الحر
الديمقراطي الخروج من الوزارة أيضا ، فقد استقال سائر وزراء الحزب حتى اسماعيل
باشا صديقي ، فقبلت استقالتهم أجمعين وكانوا يظنون أنها لا تقبل ، وان الحكومة
الشاذة المعطلة للدستور لا تقوم إلا بهم

تنفيذ هذا الحكم من الجهة العامة منوط في القانون برئيس الوزارة ، ومقتضى
التنفيذ طرد الشيخ علي عبد الرازق من منصب القضاء الشرعي التابع لوزارة
الحقانية ، ورئيس الوزارة الآن في أوربة ، ونائبه يحيى باشا ابراهيم وزير المالية
وهو الذي بلغ وزير الحقانية الحكم مع توقيعه عليه بالتنفيذ — وكان الواجب على وزير
الحقانية اخراج الشيخ علي عبد الرازق بمقتضاه من القضاء من غير تريبث ، ولكنه
لم يفعل ، بل أحاله على لجنة قسم القضايا في الوزارة مبينا لها ما عنده من الاشكال
في تنفيذه لترى رأيها فيه — وهذا نص عبارته في ذلك نقلا عن جريدتهم (السياسة)
قال وزير الحقانية بعد الديباجة :

« وحيث إننا نتشكك كثيرا (أولا) فيما اذا كان نص الفقرة الاولى من
المادة ١٥١ من قانون الازهر نمرة ١٥ سنة ١٩١١ يقصر الموضوع الذي تختص
هيئة كبار العلماء بالنظر فيه على الافعال الشائنة التي تمس كرامة العالم كالفسق
وشرب الخمر ، والميسر ، والرقص ، وما أشبه ذلك مما يتعاق بالسلوك الشخصي

المنار ج ٥ ٢٩٦ مسالك وزير الحقانية في الحكم على علي عبد الرازق ٣٨٥

أم هو يتعدى ذلك الى الخطأ في الرأي في الابحاث العلمية الدينية من مثل ما نسب
للاشيخ علي عبد الرازق ووقعت المحاكمة فيه (ثانياً) على فرض أن اختصاص
تلك الهيئة شامل بمقتضى النص لجريمة الفعل الشائن، الماس بكرامة العالم، وجريمة
الرأي معاً، فهل هذا النص مستمر النفاذ الآن فيما يتعلق بجريمة الرأي؟ ولا
تأثير لأحكام المواد ١٢ و ١٤ و ١٦٧ من الدستور فيها (ثالثاً) ان كان نص
الفقرة المذكورة عاماً يشمل الجريمتين، وكان لا تأثير لشيء من أحكام الدستور
فيه، وكان الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ علي عبد الرازق
من زمرة العلماء صحيحاً، فهل الفقرة الاخيرة من المادة ١٠١ المذكورة — وهي
المخصوص فيها على المقوبات التبعية — هي أيضاً واجبة التنفيذ لم يسبقها شيء من
أحكام مواد الدستور المذكورة أو غيرها من أحكامه «

« لذلك نرسل لجنابكم أوراق هذا الموضوع رجاء عرضها على لجنة قضايا
الحكومة بمجتمعة لدراسته وموافقتنا برأيها فيه والرجاء عند البحث ملاحظة سلطة
شيخ الجامع الازهر المبينة بالمادة الرابعة من القانون المذكور، فانها بالنسبة
للعلماء خاصة بالاشراف على سيرتهم الشخصية وكأنه يظهر لنا أن الفقرة الاولى
من المادة ١٠١ المذكورة هي الوازع في هذا الصدد فقد يجوز أن يفسرها
ذلك على ما يظهر « بوالكلي في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥

(المنار) قد كان هذا الاستفتاء من عبد العزيز باشا فهمي مستنكراً من
جماهير الناس وجميع الاحزاب — ماعدا حزبه طبعاً — واشتدت مؤاخذتهم
اياهم عليه حتى بما لا يرضاه الادب كسنة جريدة حزبه، ومن أقوى وجوه تلك
المؤاخذة المنطقية التي نهيننا أن الاستفتاء من وزير مسلم في حكم صدر من كبار
علماء الاسلام في موضوع متعلق بدين الاسلام، وأن اللجنة المستفتاة أكثر
أعضائها غير مسلمين وغير وطنيين — أن من وجوه الاستفتاء تفسير ما يمس كرامة
العالم الديني، هل يشمل مثل الآراء التي نشرها المحكوم عليه في كتابه أم لا؟
وهل الحكم الصادر من كبار هيئة العلماء صحيح أم لا؟

الحق أقول: إن استفتاء عبد العزيز فهمي باشا لهذه اللجنة غريب، فإذا كان

« المنار: ج ٥ » « ٤٩ » « المجلد السادس والعشرون »

٢٨٩ عزل وزير الحقانية واستقالة زملائه المنار : ج ٥ م ٢٩

هو على علمه الاجمالي بالشريعة ، ونشأته الاسلامية « يشك كثيراً » في كون ما فهمته هيئة كبار العلماء وغيرهم من علماء الشرع وسائر الطبقات المسلمة من كون تلك الآراء مشتملة على الطعن في القرآن وفي النبي عليه الصلاة والسلام ، واهانة المسلمين والاسلام ، أي ردة وخروجاً من الملة — اذا كان هو على علمه وذلكائه واسلامه يشك كثيراً في كون هذه الآراء تمس كرامة العالم المسلم ، كالشرب أو اللعب أو الرقص ؟ فاذا ينتظر من موسيو فلان ومستر فلان ولا سيما بعد ابداء رأي الوزير المسلم ما بين شك وجزم ؟ أيمقل أن يصدر عن مسلم عامي الشك في كون اهانة الاسلام والمسلمين من عهد الخلفاء الراشدين الى الآن والقول بجمل حكومتهم لا دينية أهون من الرقص الذي قد يكون مباحاً ، وقد يكون مكروهاً للتنزيه ؟ وانما يمد مخلا بكرامة العالم الديني مروءة وعرفاً فقط.

يفلب على ظني أن عبد العزيز باشا فهمي لم يقرأ هذا الكتاب الرجس الذي هو شر من كذب ابن الراوندي الزنديق المشهور وأن جريدة السياسة قد خدعته بزعمها أن ليس في الكتاب إلا آراء في شكل حكومات الخلفاء ، ونظام القضاء ، وكونها ليست من أمور الدين التي تعبد الله بها المسلمين ، ولم أروجها لحسن الظن به أقوى من هذا

عزل وزير الحقانية

لما علم رئيس مجلس الوزراء بالنيابة (بجي باشا ابراهيم) بأن عبد العزيز باشا فهمي امتنع من تنفيذ الحكم ، وجعله موضعاً للاستفتاء والبحث ، عرض الأمر على جلالة الملك ، فوافق على عزله من وزارة الحقانية ، ونوط أمرها مؤقتاً بوزير المعارف وأصدر مرسوماً بذلك ، فقامت قيامة (الحزب الحر الدستوري) لذلك وقرر عدم مساعدة الوزارة ، واستقال سائر وزراء الحزب ، وكانوا يظنون أن استقالتهم لا تقبل لمكانتهم عند الانكليز ، ولأن الوزارة مؤلفة من حزبهم ومن حزب الأتحاد الجديد — وهما متفقان على مقاومة سعد باشا زغلول وحزبه أو (الوفد المصري) وان حزب الأتحاد وحده لا يقوى على المقاومة ولا يستطيع النهوض بأعباء الوزارة — ولكن جلالة الملك لم يلبث في قبول استقالتهم —

المنار : ج ٥ م ٢٦ عزل الشيخ علي عبد الرازق من القضاء ٣٨٧

واستقالة اسماعيل صدقي باشا وزير الداخلية ، وأقوى خصوم سعد زغلول باشا وهو منهم فعلا لارميا ، وتألفت الوزارة من الاتحاديين وحدم . واشتد طعن كل من الحزبين وجرائدها في الآخر ومن أنصار جريدة (الاتحاد) وحزبها علماء الدين الذين يصفون محرري السياسة وأركان حزبها باللا دينيين وبالملاحدة ، وما كنت لأذكر هذا على اجتنابي الخوض في مسائل الاحزاب المصرية الا للإشارة الى خيبة أمل الشيخ علي عبد الرازق ، ومكانة انتصار أهل الدين على خصومهم في أول معركة علنية ، كان الفصل فيها بصفة رسمية . لهذا اشتملت الجرائد منذ تقرر تنفيذ الحكم برفع بركات التهنئة والثناء من هيئة كبار العلماء بالازهر ، ومن علماء سائر المعاهد الدينية ، ومن الطبقات الاسلامية المختلفة الى جلالة الملك أولا بالذات ، والى رئيس الوزارة بالنيابة ، على تأييد الدين ، وخذل « لالحاد والملحدون » ولا تزال تنشر المقالات الكثيرة في ذلك

﴿ حكم المجلس المخصوص بوزارة الحقانية ﴾

بتنفيذ الحكم بالفعل وعزل الشيخ علي عبد الرازق من القضاء

« بجملة تأديب قضاة المحاكم الشرعية بوزارة الحقانية ببولكلي في يوم الخميس ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٥ - ٢٩ صفر سنة ١٣٤٤ الساعة العاشرة وثلاث صباحا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي علي ماهر باشا وزير الحقانية بالنيابة ، وبحضور كل من حضرات حضرة صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية الشيخ عبدالرحمن قراعة ، وحضرة صاحب الفضيلة الشيخ احمد المطار نائب المحكمة العليا الشرعية وحضرتي الشيخ محمد مخلوف رئيس التفتيش الشرعي ، والشيخ عبد الجليل عشوب مفتش المحاكم الشرعية أعضاء ، وحضرة احمد محمد حسن افندي مدير ادارة مكتب وزير الحقانية

« صدر الحكم الآتي في قضية تأديب الشيخ علي عبد الرازق

المجلس

«بعد الاطلاع على قرار هيئة كبار العلماء الصادر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ الموافق ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥

«وعلى الخطاب المرسل من الشيخ علي عبدالرازق لمالي وزير الحفانية بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ الذي يبين فيه أوجه دفاعه

«ومن حيث إن المتهم قد أعلن قانوناً بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٥ المحضور أمام هذا المجلس ولم يحضر

«وبما أن فضيلة شيخ الجامع الأزهر ومعه أربعة وعشرون عالماً من هيئة كبار العلماء قضوا بالاجماع في ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ الموافق ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥ باخراج الشيخ علي عبد الرازق من زمرة العلماء ، بسبب ما أذاعه في كتابه «الاسلام وأصول الحكم»

«وبما أن المادة الأولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلية الإسلامية ترتب على هذا الحكم طرد المحكوم عليه من كل وظيفة ، وقطع مرتباته في أية جهة كانت

«وبما أن مجلس تأديب القضاة الشرعيين (المنصوص عنه في قرار وزير الحفانية الصادر في ١٨ ابريل سنة ١٩١٢) وهو الذي يملك عزل القضاة الشرعيين بصفة نهائية ، هو كذلك بطبيعة الحال الجهة المنوط بها تنفيذ مثل هذا الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء

«وبما أنه يلزم البدء بتعرف وتحديد ماهية ما لمجلس التأديب من السلطة حين يتعد لتنفيذ الحكم الصادر تطبيقاً للمادة الأولى بعد المائة من قانون الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلية الإسلامية لمعرفة ما اذا كان مجلس التأديب مخضها بالنظر في موضوع التهمة ، وبالفصل فيما اذا كان الحكم الصادر فيها من هيئة كبار العلماء صحيحاً أو غير صحيح ، وفيما اذا كان العالم الذي حوكم قد ارتكب بالفعل أمراً يوقفه تحت طائلة القانون ، أو أن هنالك تجاوزاً في التطبيق القانوني

المنار ج ٥ م ٢٦٦ بيان ان حكم كبار العلماء قانوني ٢٨٩

« وبما أنه من المسلم الذي لا ريب فيه أن مجلس التأديب لا يملك شيئاً مما تقدم إذ من المبادئ العامة المقررة : ان الهيئات القضائية المختلفة تعتبر في الدولة على حد سواء ، وليس بينها في دوائر اختصاصها أي تفاوت في الاعتبار
« وبما أن الفقرة الثانية من المادة الأولى بعد المائة الآنف ذكرها تنص على أن الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء لا يقبل الطعن ، فيلزم من هذا أنه ليس لأية سلطة قضائية أن تلغيه أو تبحث عن صحته كما يلزم منه — أن سلطة مجلس التأديب مقصورة حتماً على النظر فيما يترتب على حكم هيئة كبار العلماء من النتائج القانونية

من الاختصاص

« وبما أن الدفع بعدم اختصاص هيئة كبار العلماء بالنظر في موضوع كتاب « الاسلام وأصول الحكم » مبناه أن عبارة « ملا يناسب وصف العالمية » الواردة في المادة الأولى بعد المائة من القانون رقم ١٠ سنة ١٩١١ لا تتناول الا الافعال الشائنة التي تمس كرامة العالم ، كالفسق ، وشرب الخمر ، والميسر ، وما أشبه ذلك مما يتعلق بالسلوك الشخصي ، وان هذه العبارة لا يمكن أن تتمدى ذلك الى الخطأ في الابحاث العلمية الدينية

« وبما أن الدفع على فرض صحته وقبوله لا يطين في اختصاص هيئة كبار العلماء ، وليس له من نتيجة سوى ما قد يفهم من أن حكم الهيئة خطأ في تطبيق القانون . أما اختصاص الهيئة فلا يطين فيه ، لأن الشيخ علي عبد الرازق كان من العلماء ، ولأن الفعل الذي حوكم من أجله مما قد يقع من العلماء ويتصل بهم ، ولأن القانون أجاز لهيئة كبار العلماء محاكمة العالم أبا كانت رظيفته أو مهنته
« وبما أنه على فرض وقوع خطأ في التطبيق القانوني ، فليس من اختصاص أية سلطة أخرى أن تنظر فيه

« على أنه ليس من شأنه ما يدل على وقوع خطأ في تطبيق القانون ، لاز عبارة « ملا يناسب وصف العالمية » جاءت عامة ، مطلقة من كل قيد بحيث لا يمكن قصرها على السلوك الشخصي ، فضلاً عن أن وصف العالمية يفرض بذاته فوق الملوك

٢٩٥ حقوق الجماعات في اخراج الافراد منها المنار ج ٥ م ٢٩

الشخصي كفاية علمية خاصة ، وعتيدة معينة . ولا شك أن هيئة كبار العلماء هي المختصة دون غيرها بالفصل فيما اذا كانت هذه العتيدة مطابقة أو غير مطابقة للدين ، وفيما اذا كان صاحبها قد ارتكب أو لم يرتكب مالا يناسب وصف العالمية «يؤيد ماتقدم أن هيئة كبار العلماء ليست هيئة مدنية ، ولا مجرد هيئة أخلاقية حتى يقصر عملها على مراقبة السلوك الشخصي للعلماء ، وإنما هي قبل كل شيء هيئة دينية الفرض من تكوينها وعاية أصول الدين ومبادئه ، وصياتها من كل عبث وبما أنه مسلم فوق ذلك ان لكل جماعة ناموساً خاصاً ، وحقا مقررأ يجهز لها أن تطرد من هيئتها كل عضو ترى أنه غير لائق بها . وهذا الحق الطبيعي ثابت لها بدون احتياج الى نص وضعي بقرره . وبينى على ذلك أن هيئة كبار العلماء يصح لها أن تخرج أي عالم من زمرة العلماء ولو لم يكن ممة قانون ينص على ذلك (٥) وبما أنه لا معنى كذلك للاحتجاج بالمواد ١٢ و ١٤ و ١٦٧ من الدستور لان المادة ١٢ التي تنص على ان « حرية الرأي مكفولة . . . في حدود القانون » لاتفيدان سوى أن لكل انسان الحق في أن يمتنع الدين الذي يريد ، أو يكون لنفسه الاعتقاد الذي يرضاه ، أو يعرب عن رأيه بالقول ، أو الكتابة أو التصوير بدون أن يتعرض للمقاب بسبب اعتناقه ديناً من الاديان ، أو إبانته عن رأي من الآراء مادام أنه لم يخرج عن حدود القانون

« وبسبارة أخرى: لاتفيد هاتان المادتان سوى أن كل إنسان له أن يتمتع بحقوقه الوطنية ، كحق الترشح للانتخاب أو التصويت فيه مهما كان دينه أو مذهبه أو

*) المنار : هذا الاطلاق في هذا السبب غير مسلم ولا حاجة اليه في تحليل صحة القرار ، وإنما تطرد الجماعة من أفرادها من تجمعه بهم صفات وحقوق تميزهم من غيرهم تتعلق بها أحكام شرعية او وضعية أعطتهم حق الجزاء على الاخلال بذلك الصفات والحقوق كما فعل الشيخ علي عبد الرازق باخلاله بالعقيدة الإسلامية وباهاتة للإسلام والمسلمين ، وبانكاره كون الحكم والقضاء في الاسلام مقيداً بأحكام الدين ، وهو لم يكن قاضياً إلا بكونه مسلماً وطالما ازهرىبا . ولكن ليس لكل هيئة طبية ان تطرد كل طبيب ترى انه غير لائق بها . فالاطلاق فيه تسامح لعله لا يراد به العموم وشرح المسألة لاجل في هذه الحاشية

المنار: ج ٢٦٦ حقوق الجماعات في اخراج الأفراد منها ٢٩١

رأيه ، وهذا لا ينافي أن الحكومة مثلا لها أن تفصل من خدمتها كل وطني يرتكب أمورا معينة ، ولهذا قيدت المادة ١٤ من الدستور حرية الرأي بأنها الحرية المستعملة في حدود القانون

«ويلزم مما تقدم ان الذي حظه الدستور انما هو المحاكمة الجنائية أو الحرمان من الحقوق الوطنية بسبب اعتناق دين أو عقيدة ما . أما صفة العالم أو صفة الموظف فلا مانع من أن تكون محلا لتقنين خاص ، وهذا التقنين لا يتعارض مع الدستور في شيء ما

و بما أنه لا صفة لقول بأن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى بعد المائة وهي المادة السابق الإشارة إليها ، والمنصوص فيها على المقوبات التبعية قد نصحتها الدستور ، لأن الدستور قد نص في المادة ١٦٢ على استمرار العمل بالقوانين والمراسيم والأوامر والقوانين والقرارات ، مادام نفاذها متفقاً مع المبادئ المقررة فيه . وظاهر أن قانون الأزهر والمعاد الدينية العلمية الإسلامية لا يوجد فيه ما يخالف تلك المبادئ كما سبق بيانه

«وفوق ذلك فما دامت الوظيفة التي يشغلها الشيخ علي عبدالرازق من وظائف العلماء أي وظيفة دينية ، فهي لذلك لا تحل إلا لمن كان مقرا له بأنه من رجال الدين «وبما أن المجلس يرى أن يقرر إثبات عزل الشيخ علي عبدالرازق من اليوم الذي صدر فيه قرار هيئة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء

فإنه الأسباب

«قرر المجلس باجماع الآراء إثبات فصل الشيخ علي عبدالرازق المذكور من وظيفته اختياراً من يوم ٢٢ محرم سنة ١٣٤٤ (١٢ أغسطس سنة ١٩٢٥) مع مراعاة عدم حرمانه من حقه في المكافأة ، اهـ

رئيس المجلس

الاعضاء

إمضاء

إمضات

٣٩٢ إفتاء العلماء بارتداد الشيخ علي عبد الرازق المنارج ٥ م ٢٩

{ تضمن الحكم على الشيخ علي عبد الرازق }

الافتاء بارتداده عن الاسلام

إن هذا الحكم له صفة قانونية يجب تنفيذها على الحكومة المصرية ، وقد نعت — وله صفة الفتوى وهي بيان الحكم الشرعي في هذا الكتاب ومؤلفه ، وكل من يعتقد اعتقاده في المسائل الخالفة لنصوص القرآن القطعية المعنى ، وغير ذلك من الامور المجمع عليها المعلومه من الدين بالضرورة ، وهو الردة عن الاسلام ، والخروج من الملة الاسلامية ، وهيئة كبار العلماء لأملاك الحكم بالردة في هذه البلاد ، وإنما تملك الفتوى ببيان الحكم الشرعي ، إذ لا يحتاج هذا الى تقريره بنص قانوني ، وهي لم تصرح بأن الشيخ علي عبد الرازق ارتد عن الاسلام ، بلفظ الردة أو الارتداد ، وإنما ذكرت بعض ما يدل على ذلك باتفاق المذاهب الأربعة التي هم كبار علماءها في الأزهر ، بل باجماع المسلمين أيضاً — لاجل أن يحنط الى نفسه ويرجع الى دينه بالرجوع عن ذلك ، ولئلا يفتراحد من المسلمين بشي من ضلاله ، وقد كان بعض الجماهير بأحكام الشرع استنكر قول هيئة كبار العلماء قبل هذا الحكم : انه لا يصدر مثله عن مسلم فضلاً عن عالم — وهذا الحكم بما فيه من التفصيل يبين لهم ذلك ، وان لم يجعل تفسير ألتلك الكلمة البليغة . على أنها ليست بنص في الردة كأقوالهم في أسباب هذا الحكم

ولكن صاحب هذا الكتاب ليس عنده من العلم ولا من الحجة الا الخلاصة اللفظية ، والتلبيس والتزوير والافك اللفظي ، ومن ذلك أنه كتب مقالة نشرتها له نصيرته (جريدة السياسة) في صدر عددها الذي نشرت فيه صورة الحكم وهو المؤرخ في ١٦ صفر زعم فيها أن كبار العلماء تراجعوا عن اتهامه بشي ، لا يصدر من مسلم ، بعد أن ذكر أنه كان خائفاً وجلالاً أن يقرروا خروجه من زمرة المسلمين (وان كان قد تبرأ منهم في كتابه مراراً) وهو يعلم أنهم قرروا خروجه من ملة الاسلام ، وأراد أن يضل عن ذلك العوام ، والا كان مثله كمثل من قيل له : من أكل السمك وشرب العسل فدخل الحمام جنّ — فأراد أن يجرب ذلك لضرب مثله فضلل جنّ ، فخرج من الحمام الى السوق طارياً وطقى يقول قناعي ؛

المنار ج ٥ م ٢٦ تكفير العلماء للشيخ علي عبدالرازق ٢٩٣

يقول من فعل كذا وكذا جن، وهذا إذا فعلت ولم أجن أو انا تذكر بعض عباراتهم
(١) التصريح في الحثية الاولى بأنه ألغى من الدين شرطه، وهو الاحكام
المتعلقة بأمور الدنيا، وان كان الكثير منها من المجمع عليه المعلوم من الدين
بالضرورة، أقول وكل ما كان كذلك فمجهده ردة لا خلاف فيها

(٢) التصريح في الحثية الثانية وغيرها بأن الشيخ علي عبدالرازق لا يمنع أن يعادى
صريح آيات الكتاب العزيز، فضلا عن صريح الاحاديث الصحيحة المعروفة
— ولا يمنع أن ينكر معلوم من الدين بالضرورة (راجع ص ٣٧٧ من المنار)

(٣) في الحثية السابعة بيان لما ذكر في غيرها من جعله الحكومة الاسلامية
لادينية لا تقوم أحكامها السياسية ولا القضائية على الدين وتصريحه بأن حكومة
أبي بكر الصديق (رض) وسائر الخلفاء الراشدين لادينية، وأنه لا يمنع المسلمين مانع
من هدمها، واستبدال أي نوع من الحكم بها، ولو الحكم البلشي، وتلك إبادة
لهدم أحكام القرآن، واستحلال لما هو محرم بالاجماع ومعلوم من الدين بالضرورة
(٤) التصريح فيها بأن في كلامه في إجازة النبي (ص) لما كان في قبائل
الجاهلية من أحكام وفوضى ونظام «طعناً صريحاً على النبي (ص) وعلى كتاب الله
تعالى» (راجع أول ص ٣٨٢) والعلمن فيما ردة صريحة بالاجماع

هذا وان البرقيات التي رفعها العلماء الى الملك ورئيس الوزارة على عنايتها
بتنفيذ الحكم صريحة فيما يعتقدون من اشمال هذا الكتاب على الكفر والاطحاد،
وكتب بعضهم مقالات صرحوا فيها بالتكفير والردة كالشيخ محمد شاكر والشيخ
يوسف الحجوي ونكتفي من البرقيات الكثيرة بواحدة وهي الرسمية الخاصة بالملك:
صاحب السعادة كبير الامناء بالنيابة بالاسكندرية

أرجو أن ترفعوا الى السدة العلية الملكية عني وعن هيئة كبار العلماء وسائر
العلماء فروض الشكر وواجبات الحمد والثناء على أن حفظ الدين في عهد جلالة
مولانا الملك من عبث العابثين وإلحاد الملحدين، وحفظت كرامة العلم والعلماء،
وانتاجياً نبتل الى الله ونصرع اليه أن يديم جلالة مولانا الملك ويبدأ للدين،
ورافعاً لشأن الاسلام والمسلمين، وأن يحرص بين عنايته حضرة صاحب السمو

الانكاز والحجاز

لا يزال الساسة الانكليز على اقتضاح أمرهم وأمهاتكسائرهم يعثون بالشعوب الإسلامية ولا سيما في البلاد التي أفسدها نفوذهم فيها ، وقد جرأتهم غفلة هذه الشعوب وخيانة الكثير من اكابر مجرميها لها على الاسراع في القضاء الاخير على الاسلام والمسلمين الذي يعتقدون أن لا يتم لهم الا بالاستيلاء على الحجاز ، وقد بدأ السعي لذلك باصطناع الشريف حسين بن علي وأولاده فاطمعوهم بان يجعلوهم خلفاء وملوكا في البلاد العربية الحجاز وغيره تحت حمايتهم وفي معدة امبراطوريتهم المستعدة لمضم العالم كله، فرضوا وخدموهم بمجد واخلاص حتى تم لهم احتلال البلاد العربية من البحر الاحمر الى شط العرب فخليج فارس ، وكان نفوذهم في الحجاز نفسه أقوى منه في غيره حتى كان الملك حسين اذا استاء منهم يرفع استقالته الى الحكومة البريطانية رسميا وينشر ذلك في جريدته (القبلة) كما نقلناه عنها مراراً ان أولاد حسين صغار النفوس كبار الشهوات ، همهم اللذة وحب الفخفة الظاهرة، لذلك رضي فيصل وعبدالله منهم بالملك والامارة العنصرية في خدمة الانكليز ، وأما حسين فكبير النفس، عاشق للحكم والسلطان الاستبدادي ، واسع الطمع، زاهد في الشهوات البدنية ، فلذلك لم يكن راضيا من الانكليز بحصرهم سلطته في الحجاز وظل يطالبهم بما وعدوه من تأسيس مملكة عربية واسعة تحت حمايتهم حتى ملوا وشموا منه ، ولم يبالوا باخراج الوهاية اياه من الحجاز بعد علمهم بكرة العالم الاسلامي له وعدم طمعهم بخدمة جديدة يسديها اليهم

ثم أرادوا أن يستفيدوا من التنازع على الحجاز فساوموا سلطان نجد فاني الخول في المساومة معهم ورد مندوبهم مستر فليبي بخفي حنين واعلن رأيه الرسمي في الحجاز وهو تفويض امر شكل الحكم فيه وإصلاحه الى رأي مؤتمر إسلامي عام مع عدم السماح لادنى نفوذ اجنبي أن يصل اليه

وأما حسين وأولاده فتربعوا بهم الحاجة الي المال والذخيرة وساءوهم على منعقة العقبة وممان من شمالي الحجاز فرضوا ببيعها لهم بامم الاتداب وجعلها

من إمارة عبد الله فطلبوا خروج (الملك) حسين منها اذ بقاؤه فيها يسوغ الوهابيين مهاجتها فتمنع ظاهراً أو باطناً لعدم رضاه بمكان آخر يقيم فيه أو ظاهراً فقط — الله أعلم — ثم رضي بالخروج منها بعد انذار حقيقي أو صوري — الله أعلم — ثم خرج منقادا كالجلل الانف ولو لم يخرج لما استطاعوا اخراجه إلا بحرب ولن ترضى الحكومة البريطانية بأن تحاربه هناك ، وستكشف الايام سر هذه المسألة وأما أولاده علي وعبدالله وكذا فيصل — وقد استشير — فكانوا كلهم راضين ولكن عليا اشترط بل اقترح أن يرجع والده الى جدة لينتم هو بأمواله ونفوذه فلم يجب الى اقتراحه . وقد أصدر (إرادته السنية) بفصل المنطقة من « مملكته » الحجازية وإلحاقها بمنطقة شرق الاردن وذكر في نص الارادة أن التسليم يكون بعد خروج (الخليفة الاعظم) منها الى جدة

ثم أصدر الامير عبدالله (إرادته السنية) بضم المنطقة الحجازية الى « إمارته » والاحتفال بذلك رسمياً ونشر نص الارادتين في جريدة (الشرق العربي الرسمية) وفي غيرها من الجرائد السورية (وقد نقلناها في جزء المنار الثالث م ٢٦) ثم بذلك للانكليز الاستيلاء على أهم بقعة حربية برية وبحرية من أرض الحجاز المقدسة باسم الانتداب الجديد الذي كان من حقوقه عند انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وصاروا على مقربة من المدينة المنورة — كل هذا والشعوب الاسلامية و علماء المسلمين لاهون غافلون لم ترتفع أصواتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الانكليزي على الاسلام ، ناسين وصية نبيهم عليه أفضل الصلاة والسلام ، اللهم الا صوتنا الضعيف في المنار وبعض الاصوات الشخصية المشابهة له وأما أصحاب الاصوات العالية التي تتجارب اصداؤها في الاقطار ، وتطير بها البرقيات كل مطار ، لما لها من الصفة الرسمية أو شبه الرسمية كالملوك والامراء ورؤساء الهيئات العلمية والزعماء فقد ظلوا صامتين — اللهم الا جمعية العلماء وجمعية الخلافة في الهند — كأن أمر اعتداء الانكليز على الحجاز أمر عادي لا يؤبه له ومن العجيب أن وجد في رجال الانكليز المشهورين أنفسهم من أنكروا على حكومتهم حق ضم شيء من أرض الحجاز الى منطقة الانتداب ولم يوجد

٢٩٦ المجلس المسمى بالاسلامي الاعلى في القدس المنارج ٢٥ م ٢٦

من أمراء المسلمين وحكوماتهم ولا من جماعاتهم الرسمية من فعل ذلك إن هؤلاء لا يجولون أن وضع الانكليز أقدامهم بقرب المدينة المنورة بحجة حماية شرق الاردن من الوهابيين أو غيرهم سيحملهم على الاستيلاء على المدينة المنورة نفسها لحماية العقبة ومعان ، ثم الاستيلاء على مكة لاجل حماية المدينة المنورة. فإين أنتم أيها المسلمون وابن وصية رسولكم صلى الله عليه وسلم في مرض موته ؟ وأعجب من هذا السكوت والسكون أن الانكليز مع هذا العدوان على الاسلام يهيجون الشعوب الاسلامية على السلطان ابن السعود الذي أعلن رسمياً أنه يمنع أي نفوذ أجنبي أن ينفذ الى الحجاز ويحملونهم على الاتصار للشريف علي الذي وهب لهم منطقة من الحجاز حربية بحرية برية، فاذعوا في العالم أن الوهابيين أطلقوا رصاصهم وأنارهم على قبة الحرم النبوي الشريف وأنهم هدموا قبر حمزة رضي الله تعالى عنه ، وهي فرية اقترها سياسة الشريف علي بمصر ونشروها في المنظم فطارت بها البرقيات البريطانية ، ودبر وفد الشريف علي في بمبي (الهند) فتة هيجوا بها بعض القوغاء في المسجد بقرية مزورة من القدس على الزعيم الكبير شوكت علي رئيس جمعية الخلافة لمقاومته للاستبداد الانكليزي في الهند والعدوان على الاسلام والمسلمين (١)

وقد طيرت البرقيات البريطانية خبر هذه الفتنة المدبرة فلم يبق قطراً اسلامياً الا ونشرته فيه ، وقد أظهرت شيخة الجرائد البريطانية تعجبها من سكوت المصريين وعدم تهيجهم على ابن السعود فعلم بهذا من لم يكن يعلم أن غرضها من ذلك هو التبييح ومساعدة الشريف علي على الوهابية بالدعاية الباطلة إن التمس تعلم أن كذبها وكذب البرقيات الانكليزية والسياسة البريطانية

(١) علمنا بعد نشرنا هذه المقالة في الاهرام ان مجلس ادارة الامور الشرعية في القدس المسمى بالمجلس الاسلامي الاعلى أرسل الى الهند برقية يؤكد بها الدعاية الهاشمية البريطانية في هذه المسألة جنائياته الاسلامية فاسفنا اننا نر هذا المجلس بلقبه وتدخله في مضايق هذه الفتنة وكانت اولى مبايعته لحسين بالخلافة وهو مجلس اداري محلي ليس له من الصفات العلمية الدينية ولا غيرها من يومه اسمه ولا ما يعطيه هذه الحقوق وسنعود الى بيان ذلك في الجزء التالي

المنارح ٥ م ٢٦ رقية الملك فؤاد الى سلطان نجد ٣٩٧

نفسها قد صارت مضرب الامثال عند المسلمين وغيرهم ولا سيما اذا كانت في الامور الاسلامية وآخرها زعمها أن الرأي الاسلامي العام بمصر مؤيد للشيخ علي عبدالرازق في زعمه أن حكومة الاسلام لا دينية وفي اهانة للاسلام والمسلمين المفيدة لسياستهم في الاستعمار ودعوة مبشرينهم الى تنصير المسلمين

ولم ينس المسلمون الا كاذب الحجازية البريطانية التي اذيت قبل موسم الحج لعرف المسلمين عن اداء الفريضة كقولهم إن أساطيل الحجاز تمنع الحجاج من النزول في ثغري رابغ والقنفذة ، وأن جنود الحجاز تقطع عليهم الطريق اذا أمكنهم النزول، وإنيهم مع ذلك لا يجدون ماء ولا قوتا ، ثم ظهر أن ذلك كذب صادر عن سوء نية ، فقد ذهب الالوف من أهل الهند الذين لم يصدقوا الانكليز ولا دعاة الشريف علي ونزلوا في تلك الثغور وأدوا الفريضة بأمان واطمئنان وراحة لم يسبق لها نظير مع هذا كله اغتر بعض الناس بخبر المدينة المنورة فاتتدب جلالة ما يكتنا المعظم بحكمته وكشف للاه الغطاء عن الحقيقة بهرقته إلى السلطان ابن السعود وما جاءه من الجواب المكذب لتلك الفرية (١) فقطعت جبهة قول كل خطيب وظهر الحق وبطل ما كانوا يعملون اه

(ما نشره الديوان الملكي في الجرائد بعنوان بين الحجاز و مصر)

ديوان جلالة الملك:

(١) صورة البرقية المرسله من حضرة صاحب الجلالة الملك الى عظمة السلطان

عبد العزيز سلطان نجد في ١١ صفر سنة ١٣٤٤ — ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٥

عظمة السلطان عبد العزيز سلطان نجد

إن الحرب القائمة حول المدينة المنورة قد أقلت خواطر المساميين قاطبة لما عساه يحدث من تأثيرها في الاماكن النبوية المقدسة التي نجها جيماً ومحافظة على آثارها الكريمة، ولا يخفى على عظمة تكم ما لهذه الاماكن من الحرمة التي توجب أن تكون بعيدة عن كل أذى رغم ما يتضبه أي نزاع أو خلاف — ولكن مانه بدع في شديد غير تكم

(١) وقد ارسل السلطان رقية اخرى لتقابة الصحابة كذب بهادعوي اطلاق

الرصا ص على قبة الحرم الشريف تكذيباً صر محاً

٢٩٨ برقيتنا ابن السعود والشريف علي للملك المنار: ج ٢٦٥

الدينية لما يطمئن قلوبنا والمسلمين عامة على صيانة الحرم النبوي الشريف وآثار
السلف الصالح الدينية والسلام عليكم ورحمة الله
فؤاد
(٢) صورة البرقية الواردة من عظمة السلطان عبد العزيز سلطان نجد الى
حضرة صاحب الجلالة الملك في ١٦ صفر سنة ١٣٤٤ — ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٥
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم الملك فؤاد دامت معاليه
إني أشكركم من صميم فؤادي على غيرتكم الدينية واني أقدر ما شرحتموه
حق قدره — إن حرم المدينة كحرم مكة ففديته بأرواحنا وكل مأملاك ، وان
ديننا يحمينا من الاتيان بأي حدث في المدينة المنورة ، وسنحافظ على آثار السلف
وكل ما هو في المدينة مما بهم كل مسلم المحافظة عليه — ان العدو يحاول أن يشوه
وجهة جهادنا بما يقتره من الكذب والبهتان، يحاول أن ينال بالبهتان، ما عجز عنه
بالسنان ، ولكن الحق أبلج والله مؤيد دينه وأخذ بناصر أهله ولو كره المظلمون
هذا وأرجو أن تقبلوا تحياتي واحتراماتي

عبد العزيز بن عبد الرحمن السعود

(٣) صورة البرقية الواردة من جلالة الملك علي ملك العجاز الى حضرة
صاحب الجلالة الملك في ١٣ صفر سنة ١٣٤٤ (أول سبتمبر سنة ١٩٢٥)

صاحب الجلالة الملك فؤاد الاول ملك مصر المعظم
أهدي لجلالتكم الملوكية أعظم الشكر على غيرتكم الاسلامية الجديرة بذاتكم
العلية ومقامكم السامي فيما رغبتم فيه من تنزه البقاع المقدسة عن أن تكون ساحة
قتال، ولا يستكر ذلك على سليل محمد علي الكبير الذي سبقت له خدمة هذه الديار
الباركة من قبل، وفي مثل هذه الكارثة نفسها مادة ومعنى ؛ ونبرأ إلى الله أن يكون
أحد منا نحن أبناء الحرمين الشريفين أراد القتال أو أخذ على الاستمرار فيه سواء
ذلك في مكة المشرفة أو المدينة المنورة ، ونسجل على المتسبب مسئولية ما همدم منها
من آثار، وما لا يزال يهيبها من أذى كجعل القبة الخضراء النبوية هدفا للرصاص
وسائر قبب وقبور أهل البيت في البقيع وتخريب مسجد سيدنا حمزة وهدم ضريح
الشريف طبقا للاساس الذي قام عليه المذهب الوهابي المعلوم . وبهذه المناسبة نؤكد

المارح ٥ ٢٦٢ مطالبة الشريف علي للملك فؤاد باقضاء الحجاز ٣٩٩

لجلالتكم اتناقائمون بالواجب الديني والوطني من بذل النفس والنفس في حياة ما بقي من تلك الآثار وترميم ما خرب منها حتى يتم إخراج المعتدي بحول الله وقوته من الوطن المقدس كله وثق أن العالم الاسلامي يشد أزرنا في ذلك وفي مقدمتهم جلالتكم الملوكة بصفتكم أكبر ملوك المسلمين وأعزهم غيرة على الله والدين

أدام الله جلالتكم مؤيدين بالتوفيق والنصر
علي

(المنار) نشر الديوان الملكي هذه البرقيات الثلاث في الجرائد بهذا الترتيب. وقد راب المفكرين علم الشريف علي بالبرقية المرسلة إلى سلطان نجد قبل وضوحها اليه وجوابه عنها وجعلها وسيلة للدعاية الهاشمية التي كانت أساس ما يدهيه من امتلاك الحجاز الذي ترتب عليه بيعه منطقة من أعظم مناطق البرية البحرية للانكيز مجملها تحت الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الاردن كما كانت أساس ادعاء أبيه الملك على جميع العربية والخلافة على الأمة الاسلامية

ولا يزال الشريف علي هذا واخوته متمسكين بخلافة أبيهم اذ نص في صك بيعه منطقة العقبة وممان للانكيز أنه يشترط أن يكون التسليم بعد « خروج الخليفة الاعظم منها » وهو محرض ملك مصر بهذه البرقية على مساعدته على إخراج سلطان نجد من الحجاز كما فعل جده محمد علي بإخراج سلف سلطان نجد منه ويدعي مع هذا أنه لا يريد الحرب في الحجاز (!!) وتحاول الدعاية الهاشمية بث هذه الفتنة وتخويف ابن سعود من مصر ليقر الانكيز على ما أخذوا من الحجاز كما فعلت بتخويف المسلمين من خطر الحج فنفتت الحكومة المصرية وفات الشريف علي أن محمد علي وشرفاء مكة كانوا خاضعين لخلافة السلطان النماني الذي خلص له ملك الحجاز بإخراج الوهاية منه والملك فؤاد فير خاضع لخلافة حسين بن علي فينتقل الحجاز ويكون تابعا لخلافته، بل هو ملك دستوري لا يمكنه الاقدام على عمل كبير كهذا إلا باقرار برلمان دولته عليه، ولا يعقل ذلك إلا بمبايعة الملك والبرلمان وكبار العلماء والجند من المصريين لحسين بالخلافة

وأما اذا أراد الشريف علي باقضاء ملك مصر للحجاز جملة تابعا لمصر فاعليه إلا أن يعلن هو ورجال حكومته ذلك ويبايعوا ملك مصر ويخرجوا من هذه الورطة التي اضطرته اليه بيع جزء من الحجاز للاجانب ولا يعلم الى أي حد تنهيه به وهو لا يملك مالا ولا جندا بل يتكفل على الاجانب ليبقى متمما بقلب ملك الحجاز وليعود والده خليفة في الحجاز فإله وملك مصر وخذاع المسلمين بالمحافظة على الحجاز والاثار فيه!

• • الشريف علي بن عبد الحجاز ملكه وابن السعود يريد المسلمين النار حج ٢٦م

ومتى كان الشريف علي وأبوه وأخوته يعرفون الاسلام أو ينادون بما يعرفه كل
أحدهم؟ في أي كتاب من كتبه تعلموا أن الاسلام مبني على تعظيم القبور واستحلال
بيع الاراضي المقدسة لغير المسلمين؟ هل أخذوه من وصية النبي (ص) في مرض
موته قبيل وفاته بأن لا يبي في جزيرة العرب دينان وبأخراج المشركين واليهود
والنصارى منها؟ أم من لعنه (ص) للذين أخذوا قبور أنبيائهم مساجد «يخذروا ما
صنعوا» كما قالت عائشة زاوية الحديث في الصحيح: أم من لعنه صلى الله عليه وسلم
لأثرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج كما رواه الامام احمد وأصحاب
السنن الأربعة وغيرهم؟ أم من حديث علي كرم الله وجهه في صحيح مسلم وهو قوله
لأبي هياج الاسدي: ألا أبئسك على ما بعثني عليه رسول الله (ص) أن لا تبرع
تمتالا إلا طستته، ولا قبرا مشرفا (أي مرتقعا) إلا سويته. (أي هدمته
وسويته بالتراب. وقال الشافعي في الام: ورأيت الائمة بمكة يأصرون بهدم
ما بيني (أي من القبور) قال النووي ويؤيداهدم قوله «ولا قبر مشرفا إلا سويته» اه
نعم إن الالوف من عوام المسلمين في بلاد كثيرة غير نجد يجهلون هذه
الاحاديث الصحيحة ويخالفون هديها وفيهم تنفع دعاية علي بن حسين وتضليلهم
ولكن لا تروج هذه الدعاية لدى ملك مصر الذي يحف بعرشه كبار علماء الازهر
ويعلمون ما يعلمون من سوء طائفة جعل منطقة العقبة ومكان تحت الانتداب
البريطاني ومن الخطر على سائر الحجاز وعلى شعائر الاسلام، ويعلم أن الامير
عبدالله بن حسين ليس له من الحق في إمارة شرق الاردن الحقيرة عشر مئتم
مالدولة مصر من الحق في القطر السوداني العظيم، وقد طرد الانكليز من
الجيش المصري الذي فتحة بعد إكراه الانكليز للحكومة المصرية على التخلي
عنه وهو الذي عمره بأيديه وبملايين الخزينة المصرية!! فكيف يطوف بعقل الشريف
علي أن ينصره ملك مصر علي ابن السعود الذي أعلن رسميا بأنه يجعل أمر
الحجاز مرفوضا الى العالم الاسلامي ويخضع لما يقرره المؤتمر الذي يتقد لذلك؟
فهل يأبى ملك مصر هذا ويرضى بأن يبقى بيده يبيع من أرضه للجانب ما يشاء؟
إذا كان الوهاية قد هدموا بعض القبور أو الأثار كما قالوا وقرر المؤتمر الاسلامي
إعادة بنائها فلا يسم ابن السعود مخالفته وأما استرجاع ما باعه الشريف علي للانكليز
فليس رده بالسهل على المؤتمر الاسلامي ولا على غيره (فاعتبروا بأولي الألبان)

المناجح ٥ ٢٦٣ مطالبة الشريف علي للملك فؤاد باتخاذ الحجاز ٣٩٩

لجلالتكم اننا قائمون بالواجب الديني والوطني من بذل النفس والنفيس في صيانة ما بقي من تلك الآثار وترميم ما خرب منها حتى يتم إخراج المعتدي بمحول الله وقوته من الوطن المقدس كله وثق أن العالم الاسلامي يشد أزرنا في ذلك وفي مقدمتهم جلالتكم الملوكية بصفتكم أكبر ملوك المسلمين وأعزهم غيرة على الله والدين

أدام الله جلالتكم مؤيدين بالتوفيق والنصر
علي

(المنار) نشر الديوان الملكي هذه البرقيات الثلاث في الجرائد بهذا الترتيب. وقد راب المفكرين علم الشريف علي بالبرقية المرسلة إلى سلطان نجد قبل وصولها اليه وجوابه عنها وجعلها وسيلة للدعاية الهاشمية التي كانت أساس ما يذهب به من امتلاك الحجاز الذي ترتب عليه بيعه منطقة من أعظم مناطق البرية البحرية للانكيزر بحملها تحت الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الاردن كما كانت أساس ادعاء أبيه الملك على جميع العربية والخلافة على الامة الاسلامية

ولا يزال الشريف علي هذا واخوته متمسكين بخلافة أبيهم اذ نص في صك بيعه منطقة العقبة وممان للانكيزر أنه يشترط أن يكون التسليم بعد « خروج الخليفة الاعظم منها » وهو مجرد ملك مصر بهذه البرقية على مساعدته على إخراج سلطان نجد من الحجاز كما فعل جده محمد علي بإخراج سلف سلطان نجد منه ويدهي مع هذا أنه لا يريد الحرب في الحجاز (!!) وتحاول الدعاية الهاشمية بث هذه الفتنة وتخويف ابن سعود من مصر ليقر الانكيزر على ما أخذوا من الحجاز كما فعلت بتخويف المسلمين من خطر الحج فمنعت الحكومة المصرية وفات الشريف علي أن محمد علي وشرفاء مكة كانوا خاضعين لخلافة السلطان العثماني الذي خلص له ملك الحجاز بإخراج الوهاية منه والملك فؤاد غير خاضع لخلافة حسين بن علي فينقله الحجاز ويكون تابعا لخلافته، بل هو ملك دستوري لا يمكنه الاقدام على عمل كبير كهذا إلا باقرار برلمان دولته عليه، ولا يعقل ذلك إلا بمبايعة الملك والبرلمان وكبار العلماء والجند من المصريين لحسين بالخلافة

وأما اذا أراد الشريف علي بانقاذ ملك مصر للحجاز جعله تابعا لمصر فاعليه إلا أن يعلن هو ورجال حكومته ذلك ويبايعوا ملك مصر ويخرجوا من هذه الورطة التي اضطرته الي بيع جزء من الحجاز للاجانب ولا يعلم الى أي حد انتهى به وهو لا يملك مالا ولا جندا بل يتكل على الاجانب ليبقى ممتعا بلقب ملك الحجاز وليعود والده خليفة في الحجاز فإله وملك مصر وخذاع المسلمين بالمحافظة على الحجاز والالتفافه

٢٦٥ هـ : الشريف علي بن عبد الحجاز ملكه وابن السعود يريد المسلمين النار ج ٢٦٥

ومتى كان الشريف علي وأبوه واخوته يعرفون الاسلام أو يعلمون بما عرفه كل أحد منته في أي كتاب من كتبه تعلموا أن الاسلام مبني على تعظيم القبور واستحلال بيع الأراضي المقدسة لغير المسلمين ؟ هل أخذوه من وصية النبي (ص) في مرض موته قبيل وفاته بأن لا يبق في جزيرة العرب دينان وبأخراج المشركين واليهود والنصارى منها ؟ أم من لعنه (ص) للذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد «يجذروا صنموا» كما قالت طائفة زاوية الحديث في الصحيح : أم من لعنه صلى الله عليه وسلم لإثارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج كما رواه الامام احمد وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم ؟ أم من حديث علي كرم الله وجهه في صحيح مسلم وهو قوله لابي هياج الاسدي : ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله (ص) أن لا تبرع تمثالا إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً (أي مرتقفاً) إلا سويته . (أي هدمته وسويته بالتراب . وقال الشافعي في الام : ورأيت الائمة بمكة يأصرون بهدم ما يبني (أي من القبور) قال النووي ويؤيد الهدم قوله «ولا قبر مشرفاً إلا سويته» اه
نعم إن الالوف من عوام المسلمين في بلاد كثيرة غير نجد يجهاون هذه الأحاديث الصحيحة ويخالفون هديها وفيهم تنفع دعاية علي بن حسين وتضليلهم ولكن لا تروج هذه الدعاية لدى ملك مصر الذي يحف بعرضه كبار علماء الأزهر ويعلم فوق ما يعلمون من سوء طائفة جعل منطقة العقبة وممان تحت الانتداب البريطاني ومن الخطر على سائر الحجاز وعلى شعائر الاسلام ، ويعلم أن الأمير عبدالله بن حسين ليس له من الحق في إمارة شرق الاردن الحقيرة عشر معشار مالدولة مصر من الحق في القطر السوداني العظيم ، وقد طرد الانكليز من مصر الجيش المصري الذي فتحه بعد إكراه الانكليز للحكومة المصرية على التخلي عنه وهو الذي صهره بأيديهم وعلايين الخزينة المصرية !! فكيف يطوف بمقل الشريف علي أن ينصره ملك مصر علي ابن السعود الذي أعلن رسمياً بأنه يجعل أصراً الحجاز مفوضاً الى العالم الاسلامي ويخضع لما يقرره المؤتمر الذي يعقد لذلك ؟ فهل يأبى ملك مصر هذا ويرضى بأن يبقى بيده يميم من أرضه للجانب ما يشاء ؟ اذا كان الوهاية قد هدموا بعض القبور أو الأثار كما قالوا وقرر المؤتمر الاسلامي إعادة بنائها فلا يسم ابن السعود مخالفتها وأما استرجاع ما باعه الشريف علي للانكليز فليس رده بالسهل على المؤتمر الاسلامي ولا على غيره (فاعتبروا يا أولي الابصار)